

Distr.: General  
18 November 2021  
Arabic  
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الأربعون

24 كانون الثاني/يناير - 4 شباط/فبراير 2022

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق  
الإنسان 21/16\*

جمهورية مولدوفا

\* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.



## أولاً- المنهجية والمشاورات

1- أعدّ هذا التقرير وفقاً للشروط المنصوص عليها في قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 وفي المبادئ التوجيهية العامة لإعداد المعلومات في إطار الاستعراض الدوري الشامل وفقاً للوثيقة A/HRC/DEC/17/119، وهو يركز على التطورات المستجدة فيما يتصل بالتشريعات والسياسات المتعلقة بحقوق الإنسان في جمهورية مولدوفا منذ الاستعراض الأخير، بما في ذلك التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة خلال جولات الاستعراض الدوري الشامل السابقة.

2- وصاغت التقرير مستشارية الدولة (الأمانة الدائمة لحقوق الإنسان) بمساهمة من السلطات والمؤسسات الوطنية ذات الصلة<sup>(1)</sup>. وبالإضافة إلى المشاورات المشتركة بين الوزارات، أجريت مشاورات مستفيضة بشأن مشروع التقرير مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني. وقُيِّمت التعليقات الواردة بعناية بغرض وضع الصيغة النهائية للتقرير. ووافق عليه المجلس الوطني لحقوق الإنسان في وقت لاحق.

## ثانياً- التطورات المستجدة في مجال حقوق الإنسان بعد الجولة الثانية للاستعراض

### ألف- الإطار القانوني والمؤسسي لحماية حقوق الإنسان

3- اعتمدت خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة 2018-2022 بموجب القرار البرلماني 2018/89. واستندت هذه الخطة إلى التوصيات التي قبلتها جمهورية مولدوفا في الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل، فضلاً عن التوصيات الواردة من هيئات رصد حقوق الإنسان الأخرى التابعة للأمم المتحدة ومجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من الآليات الدولية. وأخذت أيضاً أهداف التنمية المستدامة المحددة في خطة عام 2030 في الاعتبار لدى إعداد خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان. وتهدف الخطة إلى دعم السلطات العامة في إعادة تشكيل عملية وضع السياسات على الصعيدين المركزي والمحلي انطلاقاً من نهج يركز على حقوق الإنسان، بسبل منها إيلاء الاعتبار الواجب للعقبات التي تواجه الأقليات والفئات الضعيفة في الأعمال الكامل لحقوقها الأساسية<sup>(2)</sup>.

4- ومن أجل ضمان وجود آلية فعالة لإعداد وثائق السياسات المتعلقة بحقوق الإنسان وتقييمها، والتنفيذ الفعال للمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي أصبحت جمهورية مولدوفا طرفاً فيها، ورصد الامتثال للالتزامات المقطوعة، أنشأت الحكومة المجلس الوطني لحقوق الإنسان<sup>(3)</sup>، والأمانة الدائمة لحقوق الإنسان، وهيكل محلية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وعينت منسقين لحقوق الإنسان على الصعيدين المركزي والمحلي.

5- وأعدت التقارير السنوية المتعلقة بتنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة 2018-2022<sup>(4)</sup>، وجرى التشاور بشأنها، ونشرت على الموقع الإلكتروني لمستشارية الدولة، في الفرع المخصص للمجلس الوطني لحقوق الإنسان<sup>(5)</sup>.

6- وعلى الصعيد المحلي، أنشئت 33 لجنة لحقوق الإنسان على مستوى البلديات والمقاطعات لضمان تنفيذ الخطط والبرامج المحلية لتطبيق وثائق السياسات الوطنية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان ورصد حالة حقوق الإنسان على هذا الصعيد.

7- وفي الوقت نفسه، عُيِّن 27 منسقاً لحقوق الإنسان على الصعيد المركزي و21 منسقاً لحقوق الإنسان على الصعيد المحلي باعتبارهم جهات تنسيق لدى السلطات المسؤولة.

## باء - المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

- 8- من أجل تعزيز مؤسسة محامي الشعب، استكمل دستور جمهورية مولدوفا في عام 2017 بفصل (ثالث) عنوانه "محامي الشعب"، مما يضمن الحماية الدستورية لاستقلال أمين المظالم عن التأثير السياسي<sup>(6)</sup>.
- 9- وفي أيار/مايو 2018، اعتمد التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مكتب محامي الشعب في الفئة "ألف"، مع الاعتراف بامتثال ولاية أمين المظالم في مولدوفا ونشاطه لمبادئ باريس.
- 10- ومن أجل زيادة تعزيز دور محامي الشعب، شُرع في عملية تعديل قانون محامي الشعب (أمين المظالم)<sup>(7)</sup>. وقد أخذت في الاعتبار لدى إعداد مشروع القانون تعليقات المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ورأي اللجنة الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون (لجنة البندقية)، ورأي المديرية العامة لحقوق الإنسان وسيادة القانون التابعة لمجلس أوروبا، وتوصيات اللجنة الفرعية للاعتماد التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وتجري حالياً مشاورات رسمية بشأن مشروع القانون قبل إرساله إلى الحكومة والبرلمان للموافقة عليه.
- 11- ولمساعدة الوكلاء الاقتصاديين في التصدي للتجاوزات، ولا سيما من جانب السلطات والمؤسسات العامة، وكذلك لسد الثغرات في الإطار التنظيمي، وافقت الحكومة على مشروع القانون لإنشاء منصب محامي الشعب المعني بحقوق أصحاب المشاريع<sup>(8)</sup>. وينظر البرلمان حالياً في مشروع القانون هذا.
- 12- ومن أجل تعزيز عمل مجلس منع التمييز والقضاء عليه وضمان المساواة، وُضعت تعديلات على القانون الذي ينظم نشاط المجلس<sup>(9)</sup> والإطار التنظيمي ذا الصلة. وتركز هذه التغييرات على توضيح اختصاصات المجلس؛ وتوسيع نطاق معايير عدم التمييز؛ وتحسين جمع البيانات عن المساواة وعدم التمييز والتنوع؛ ورصد النتائج وتقييمها والإبلاغ السنوي عنها؛ وتعزيز الإطار المؤسسي ذي الصلة. ويُقترح أيضاً أن يُمنح للمجلس حق اللجوء إلى المحكمة الدستورية. وستساعد هذه الصلاحية المجلس على أداء دور استباقي في ضمان معايير عدم التمييز<sup>(10)</sup>. ويخضع مشروع القانون لإجراءات الإحالة، وستوافق عليه الحكومة والبرلمان بعد ذلك.

## جيم - الالتزام بالصكوك الدولية لحقوق الإنسان

- 13- جمهورية مولدوفا طرف في غالبية المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، التي تضع أعلى المعايير لحماية كرامة الإنسان والإعمال الكامل للحقوق والحريات الأساسية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انضمت الدولة إلى عدة صكوك دولية أو وقعت عليها، وهي على النحو التالي:
- انضمت إلى الاتفاق المتعلق بامتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها<sup>(11)</sup>. ولتنسيق التعاون مع المحكمة، شُرع في إعداد مشروع قانون في عام 2019، يهدف إلى تعديل قانون الإجراءات الجنائية وقانون المساعدة القانونية الدولية في المسائل الجنائية<sup>(12)</sup>. ويجري حالياً النظر في الوثيقة للموافقة عليها من جانب الحكومة.
  - وقّعت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في 27 أيلول/سبتمبر 2018. ومن المقرر صياغة مشروع القانون المتعلق بالتصديق على البروتوكول الاختياري في عام 2021.
  - صدّقت على البروتوكول الإضافي لاتفاقية مجلس أوروبا بشأن الجريمة الإلكترونية<sup>(13)</sup> المتعلق بتجريم الأفعال ذات الطبيعة العنصرية وكرهية الأجانب التي ترتكب عن طريق أنظمة الكمبيوتر.

- وقّعت على البروتوكول رقم 16 للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان<sup>(14)</sup>.
- صدّقت على اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف العائلي ومكافحتهما<sup>(15)</sup> في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
- وامتت تشريعات جمهورية مولدوفا مع أحكام اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف العائلي ومكافحتهما<sup>(16)</sup>.
- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، دخلت اتفاقية مجلس أوروبا بشأن الاطلاع على الوثائق الرسمية، التي صدقت عليها جمهورية مولدوفا في عام 2016، حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر 2020، مما زاد من تعزيز ممارسة حرية التماس المعلومات وتبادلها، وهي ممارسة أساسية لضمان الشفافية والحكم الرشيد وحرية التعبير والديمقراطية القائمة على المشاركة.

### ثالثاً – تنفيذ التوصيات الصادرة عقب الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل

14- عقب الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل، تلقت جمهورية مولدوفا 209 توصيات، قُبلت منها 194 توصيةً وأحيطت علماً بـ 15 توصية. ومن بين التوصيات المقبولة البالغ عددها 194، نُفذت 138 توصيةً تنفيذاً كاملاً، ونُفذت 45 توصيةً تنفيذاً جزئياً، ولم توضع 11 توصية موضع التنفيذ بعد.

#### التعاون مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة والمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان (121-43، 121-134، 121-132، 121-135، 121-133، 121-136)

- 15- واصلت جمهورية مولدوفا تعاونها مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة<sup>(17)</sup>، استناداً إلى الدعوة الدائمة التي أطلقت في عام 2010.
- 16- وواصلت جمهورية مولدوفا تعاونها الوثيق مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تسنى الاتفاق على تمديد وجود المفوضية في جمهورية مولدوفا. وفي الوقت نفسه، قدمت الحكومة في عامي 2018 و2019 تبرعات لميزانية المفوضية.
- 17- وشاركت جمهورية مولدوفا بنشاط في عمل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بصفة مراقب، وشاركت في عام 2019 في الانتخابات المتعلقة بالفترة 2020-2022. وعلى الرغم من عدم حصول جمهورية مولدوفا على العضوية، فقد قطعت بعض الالتزامات الطوعية وأكدت مجدداً موقفها فيما يتعلق بالتعاون مع الآلية الدولية.
- 18- ودعمت السلطات المولدوفية وصول الآليات الدولية لرصد حقوق الإنسان دون قيود إلى المنطقة الواقعة على الضفة اليسرى لنهر نيسسترو<sup>(18)</sup>.
- 19- وبين عامي 2016 و2020، قدمت جمهورية مولدوفا تقارير دورية<sup>(19)</sup> بشأن جميع المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي هي طرف فيها.
- 20- ووافقت جمهورية مولدوفا على استراتيجية تنمية المجتمع المدني للفترة 2018-2020<sup>(20)</sup>، من أجل وضع إطار تنظيمي مشترك وتبسيط الجهود الرامية إلى تنمية المجتمع المدني وتعزيز التماسك الاجتماعي.

21- ومن أجل مواءمة الإطار التنظيمي مع المعايير الدولية المتعلقة بحرية تكوين الجمعيات، اعتمد قانون جديد بشأن المنظمات غير الربحية<sup>(21)</sup>. وقد بسّط القانون الجديد إجراءات تسجيل المنظمات غير الربحية وقدم ضمانات إضافية لحماية حرية تكوين الجمعيات.

22- ومن أجل ضمان مشاركة المجتمع المدني، يمثل خمسة أعضاء في المجلس الوطني لحقوق الإنسان المنظمات غير الربحية بوصفهم أعضاء لهم الحق في التصويت الاستشاري.

23- وتضمن السلطات العامة التعاون مع المنظمات غير الربحية على مختلف المنابر المكرسة لتبادل المشورة والخبرات في مجالات وضع السياسات وتنفيذها وتقييمها، والتعاقد على الخدمات الاجتماعية، وأدوات الدعم المالي. وعلاوة على ذلك، يستند اعتماد القوانين والأنظمة، وفقاً للتشريعات الوطنية<sup>(22)</sup>، إلى مبادئ الشفافية والنشر وإمكانية الوصول، مما يجعل مشاركة المجتمع المدني في وضع القوانين التنظيمية إلزامياً. وفي الوقت نفسه، عزّزت آلية تحديد النسبة المئوية للمنظمات غير الربحية<sup>(23)</sup> بغية إزالة بعض أوجه اللبس التي تعترض تنفيذها.

**حرية التعبير والوصول إلى المعلومات (121-166، 121-64، 121-30، 121-31، 121-139، 121-142، 121-141، 121-143، 121-144، 121-140، 121-138، 122-28)**

24- اقتضت ضرورة ضمان حرية التعبير اعتماد<sup>(24)</sup> قانون خدمات وسائط الإعلام السمعية البصرية في جمهورية مولدوفا. وينص القانون على ضمانات لحرية التعبير ووسائط الإعلام، والحصول على المعلومات، وحماية الصحفيين، بما يتماشى مع المعايير الأوروبية.

25- ومن أجل ضمان شفافية ملكية وسائط الإعلام<sup>(25)</sup> وتحسين إمكانية حصول المواطنين على المعلومات ذات الفائدة العامة في المجال السمعي البصري، ينشر مجلس البث الإذاعي والتلفزيوني جميع إعلانات مقدمي خدمات وسائط الإعلام السمعية والبصرية في الفرع المتعلق بمسألة "الشفافية" في موقعه الشبكي<sup>(26)</sup>.

26- واعتمد البرلمان القانون رقم 2017/299 المتعلق بإقرار مفهوم أمن المعلومات في جمهورية مولدوفا والقرار رقم 2018/256 المتعلق بإقرار برنامج التدابير اللازمة لتنفيذ مفهوم أمن المعلومات في جمهورية مولدوفا.

27- واستكمل قانون المنافسة بالمادة 251<sup>(27)</sup>، تقييم عمليات التركيز الاقتصادي في وسائط الإعلام، التي تهدف إلى منع ومكافحة الممارسات المانعة للمنافسة وظهور عمليات تركيز اقتصادي في السوق.

28- وأجرى البرلمان تقييماً للأثر اللاحق لقانون الحصول على المعلومات<sup>(28)</sup>، ووضع مجموعة من التعديلات التنظيمية المتعلقة بالمعلومات ذات الفائدة العامة.

29- وفي عام 2019، أدخلت أكاديمية الإدارة العامة مكوناً جديداً على الدورة التدريبية "الإدماج المهني لموظفي الخدمة المدنية" - الشفافية وإتاحة فرص الحصول على المعلومات في صنع القرار، المخصصة لموظفي الخدمة المدنية المبتدئين، ووضعت الدورة الإلكترونية المعنونة "إتاحة فرص الحصول على المعلومات"، والمخصصة لموظفي الخدمة المدنية على صعيد السلطات العامة المركزية والمحلية، بهدف تدريبهم على الالتزام بضمان الحصول غير المقيد والكامل على المعلومات ذات المصلحة العامة<sup>(29)</sup>.

المساواة وعدم التمييز/ الأقليات القومية والمهاجرون (121-69، 121-70، 121-71، 121-21، 122-22، 122-20، 121-17، 121-72، 121-45، 121-153، 121-62، 121-60، 121-61، 121-73، 122-17، 122-18، 122-24، 122-25، 121-65، 121، 67، 121-167، 121-163، 121-15، 121-169، 121-172، 121-168، 121-44، 121-170، 121-66، 121-171، 121-164، 121-165، 122-31)

30- يشكّل ضمان المساواة إحدى الأولويات الوطنية لحقوق الإنسان في جمهورية مولدوفا، وينطوي تحقيقها على تنفيذ نهج قائم على حقوق الإنسان في صنع السياسات من أجل إيجاد فرص متكافئة لجميع الناس للتمتع بالحقوق الأساسية، بسبل منها اتخاذ تدابير خاصة لضمان المساواة ومكافحة جميع أشكال التمييز.

31- ويتجلى التزام الدولة بإظهار موقف "عدم التسامح مطلقاً" إزاء التحيز والكرهية في مشروع القانون المتعلق بتعديل بعض القوانين التشريعية والذي ينظر فيه البرلمان<sup>(30)</sup>. وينص المشروع على أن تُدرج في القانون الجنائي الظروف المشددة "لأسباب تتعلق بالتحيز" في عدة جرائم. وفي الوقت نفسه، يقترح القانون صياغة جديدة للمادة 346 من القانون الجنائي، "التحريض على أعمال العنف على أساس التحيز"، وإدخال مادة جديدة تحدد مفهوم "أسباب التحيز".

32- ولدى تسجيل الشكاوى المتعلقة بالإجراءات المتعلقة بالتحيزات، يجب على المدعين العامين، الذين يتولون تسجيل الإخطارات المتعلقة بالجرائم وحفظها والنظر فيها، إيلاء اهتمام خاص لإجراء تلقي وتسجيل الإخطارات المتعلقة بالتمييز أو العنف على أساس العرق أو الدين أو أي معايير أخرى.

33- وفي مجال التنقيف، أدرج في قائمة المواد الإلزامية موضوعاً/التممية/الشخصية وتنقيف المجتمع، اللذان يتناولان بصورة مباشرة أو غير مباشرة مواضيع مثل تقدير التنوع الثقافي، والتعددية، والتسامح، والعلاقات المنسجمة، والتمهيطات الجنسية، والتواصل الحازم وغير المتضارب وغير العنيف.

34- ويتضمن قانون خدمات وسائط الإعلام السمعية البصرية<sup>(31)</sup> أحكاماً تتعلق باحترام الحقوق والحريات الأساسية ويحظر البرامج السمعية البصرية التي قد تنشر الكراهية العنصرية أو كراهية الأجانب أو معاداة السامية أو غيرها من أشكال الكراهية القائمة على التعصب أو التمييز على أساس الجنس أو العرق أو الجنسية أو الدين أو الإعاقة أو التوجه الجنسي أو تعرض عليها أو تروج لها أو تبررها. ووافق مجلس البث الإذاعي والتلفزيوني<sup>(32)</sup> على اللائحة المتعلقة بالمحتوى السمعي البصري، والتي تتضمن أحكاماً تتعلق بخطاب الكراهية وأي شكل من أشكال الكراهية القائمة على التعصب والتمييز، والاعتداء على الشخص والكرامة الإنسانية، والمحتوى السمعي البصري الذي يشيد بالأنظمة الشمولية السابقة والحالية، ومرتكبي الجرائم، وانتهاكات هذه الأنظمة، فضلاً عن تشويه سمعة ضحاياها.

35- وبغية إدانة معاداة السامية، اتخذت التدابير التالية:

- افتتح متحف المركز المخصص لتاريخ الهولوكوست، مع الأعمال والكتب التاريخية، والدراسات، والصور الفوتوغرافية والأفلام الوثائقية، في مجلس القوميات في 27 كانون الثاني/يناير 2018.
- أدرج يوم 27 كانون الثاني/يناير في قائمة التواريخ التذكارية الرسمية باعتباره اليوم الوطني لإحياء ذكرى ضحايا الهولوكوست<sup>(33)</sup>.

- وافقت الحكومة على خطة العمل للفترة 2017-2019<sup>(34)</sup> لتنفيذ إعلان برلمان جمهورية مولدوفا بقبول التقرير النهائي للجنة الدولية المعنية بالهولوكوست والتي يرأسها إيلي فيزل.
  - أنشأت حكومة جمهورية مولدوفا متحف التاريخ اليهودي في جمهورية مولدوفا<sup>(35)</sup>. ويتمثل الهدف الرئيسي من إنشاء هذا المتحف في تسليط الضوء على مساهمة الجالية اليهودية في تطوير المجتمع المولدوفي في مختلف العصور التاريخية والحفاظ على ذكرى الهولوكوست، ومكافحة معاداة السامية والتعصب. وفي السياق نفسه، وُضعت خطة عمل لإعادة تأهيل المقبرة اليهودية في تشيسيناو وترميمها وحفظها واستغلالها وتعزيزها، وإنشاء مُجمَع تاريخي تذكاري مخصص لليهود الذين عاشوا في إقليم جمهورية مولدوفا وعملوا فيه.
  - أقرت الحكومة التعريف العملي لمعاداة السامية<sup>(36)</sup>، الذي اعتمده التحالف الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الهولوكوست.
  - وافقت الحكومة على خطة العمل للفترة 2021-2024 لتعزيز إحياء ذكرى ضحايا الهولوكوست وثقافة التسامح من أجل مكافحة العنصرية ومعاداة السامية وكرهية الأجانب وأشكال التعصب الأخرى<sup>(37)</sup>.
- 36- وفيما يتعلق بإمكانية الحصول على المعلومات المتعلقة بعدم التمييز، نقل مجلس المساواة، في إطار مشروع "إمكانية وصول الجميع"<sup>(38)</sup>، القانون رقم 121/2012 المتعلق بضمان المساواة إلى شكل سهل القراءة وسهل الفهم، مما يجعل الإطار القانوني أيسر مناصلاً للأشخاص ذوي الإعاقة وعامة الجمهور. وبالإضافة إلى ذلك، تُرجم، في إطار المشروع نفسه، دليل مقدم الشكوى إلى أربع لغات للأقليات (الغاغوز، والبلغارية، والأوكرانية، ولغة الروما)<sup>(39)</sup>.
- 37- ووقع مكتب محامي الشعب والوكالة المعنية بالعلاقات بين الإثنيات ومجلس المساواة مذكرة تقاهم تهدف إلى تعزيز التعاون بين هذه الهيئات وتوحيد الجهود اللازمة لضمان أعمال حقوق الأقليات القومية<sup>(40)</sup>.
- 38- وركز تنفيذ استراتيجية توطيد العلاقات بين الإثنيات<sup>(41)</sup> على أربعة مجالات ذات أولوية، هي: المشاركة في الحياة العامة؛ واللغة بوصفها وسيلة للإدماج؛ والحوار بين الثقافات والانتماء المدني إلى دولة جمهورية مولدوفا؛ ووسائط الإعلام الجماهيري<sup>(42)</sup>.
- 39- وأدى تنفيذ القانون المتعلق بضمان المساواة<sup>(43)</sup> إلى إحراز بعض التقدم في مختلف المجالات، مما أثر أيضاً على حالة الأقليات القومية. وتظهر الدراسات حدوث زيادة طفيفة في مستوى التسامح بين السكان<sup>(44)</sup>.
- 40- وقد نُفذت خطة العمل المتعلقة بدعم السكان الروما في جمهورية مولدوفا للفترة 2016-2020<sup>(45)</sup>. وعُدلت اللائحة الإطارية لتنظيم نشاط الوسيط الأهلي<sup>(46)</sup> من أجل تعزيز مركز الوسيط وضمان تمويل عمله من ميزانية الدولة.
- 41- ويتمتع المواطنون الأجانب في جمهورية مولدوفا بنفس الحقوق والحريات التي يتمتع بها مواطنو جمهورية مولدوفا، والتي يكفلها دستور جمهورية مولدوفا والقوانين الأخرى، فضلاً عن الحقوق التي تنص عليها المعاهدات الدولية التي أصبحت جمهورية مولدوفا طرفاً فيها، مع بعض القيود<sup>(47)</sup> التي تشير أساساً إلى الحقوق السياسية.
- 42- وعلاوة على ذلك، وُضعت خطة العمل لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء للفترة 2016-2020<sup>(48)</sup> موضع التنفيذ.

43- وعُدّل الإطار القانوني الوطني<sup>(49)</sup> لدمج الالتزامات المنصوص عليها في اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وجمهورية مولدوفا. وبناءً على ذلك، وُضعت إجراءات مبسطة لدخول بعض فئات الأشخاص إلى إقليمي كلا الطرفين وإقامتها مؤقتاً فيهما، من أجل أمور منها تحسين بيئة الأعمال التجارية وتطوير الخدمات ومقدمي الخدمات، مما ساهم بشكل كبير في تعزيز العلاقات التجارية التفضيلية القائمة على شروط المنفعة المتبادلة.

44- وعُدّلت وبُسطت إجراءات توثيق الأجانب المعارين، وأزيلت بعض الحواجز التي تحول دون الحصول على حق الإقامة المؤقتة لأغراض العمل<sup>(50)</sup>.

### نظام العدالة الوطني (119-121، 120-121، 121-121، 122-121، 124-121، 125-121، 126-121، 118-121، 123-121، 127-121)

45- شكّلت استراتيجية إصلاح قطاع العدالة للفترة 2011-2016<sup>(51)</sup> أول سياسة شاملة للقطاع بأكمله وكانت خطوة هامة في بناء نظام عدالة حديث<sup>(52)</sup>.

46- ونظراً لانتهاء فترة تنفيذ استراتيجية إصلاح قطاع العدالة بحكم القانون في نهاية عام 2017<sup>(53)</sup>، فقد أدرجت السياسات المؤسسية في وثيقة مفاهيمية بشأن الاتجاهات والإجراءات الاستراتيجية من أجل ضمان استمرارية عملية تعزيز الإصلاحات في قطاع العدالة. وفي عام 2018، تواصلت أنشطة الإصلاح، استناداً إلى قائمة الأولويات المسماة "إصلاح قطاع العدالة الوسيط" والتي ركزت على التدخلات الاستراتيجية الرامية إلى تعزيز استقلال القضاء، وتعزيز آليات مساءلة القضاة، وضمان شفافية العدالة وجودتها.

47- وعقب 6 سنوات من الإصلاح في قطاع العدالة في إطار استراتيجية إصلاح قطاع العدالة، خلصنا إلى أن العديد من الإجراءات المقررة قد حققت نتائجها المتوقعة، وأن العديد من الإصلاحات، حتى وإن تأخرت، قد وضعت موضع التنفيذ<sup>(54)</sup>.

48- وفي 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، اعتمد البرلمان وثيقة سياسة جديدة هي استراتيجية ضمان نزاهة واستقلال قطاع العدالة للفترة 2021-2024<sup>(55)</sup>، التي لم تدخل حيز النفاذ بعد. والوثيقة استمرار طبيعي للأنشطة المنصوص عليها في استراتيجية إصلاح قطاع العدالة، ولكنها تغير التركيز من مفهوم الإصلاح إلى نهج أكثر قابلية للتطبيق، بقصد تعزيز إمكانات قطاع العدالة. ويتمثل الهدف الرئيسي لعملية الإصلاح في ضمان ثقة المجتمع في عمل العدالة.

49- وحُدث القانون المدني والإطار المتصل به<sup>(56)</sup> بما يتماشى مع قانون الاتحاد الأوروبي والممارسة الدولية ذات الصلة، وأزيلت التناقضات القائمة بين المعايير القانونية وحالات الازدواجية التنظيمية.

50- وتمكنت التعديلات المعتمدة في عام 2018<sup>(57)</sup> من تبسيط قانون الإجراءات المدنية من أجل تبسيط الإجراءات القضائية المدنية: تقليص مدة المحاكمات، والحد من الأسباب التي يمكن للمشاركين أن يطلبوا على أساسها تعليق المحاكمة، واستحداث إجراء قضائي مبسط جديد (يتم فقط من خلال ملاحظات خطية) لفئات معينة من القضايا التي تقل فيها الأضرار عن متوسط 10 مرتبات لكل اقتصاد (حوالي 50 000 ليو مولدوفي) مع عدم عقد جلسات استماع إلا عند الضرورة.

51- واعتباراً من تموز/يوليه 2018، وبدعم من برنامج العدالة المفتوحة (وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة)، تُنفذ نسخة محسنة من النظام المتكامل لمعالجة القضايا في جميع المحاكم في البلد، وأعيد تشكيل النظام الفرعي لمعلومات الملفات الإلكترونية<sup>(58)</sup>. وقد زُوّدت جميع المحاكم بالمعدات التقنية،



وسيساعد الحل الجديد في مجال تكنولوجيا المعلومات على تجنب التنقلات المتعددة إلى المحكمة لتقديم واستلام الوثائق وغيرها من الأنشطة المتعلقة بتنظيم جلسات الاستماع، ولذلك سيتعين على الطرفين المثل أمام القاضي فقط للنظر في القضية.

52- ومن أجل تنظيم استخدام التداول عن بعد، أُقرت اللائحة المتعلقة بإجراء جلسات المحكمة باستخدام تطبيق عقد المؤتمرات عن بعد في محاكم تجريبية ومؤسسات إصلاحية<sup>(59)</sup>.

53- وفي عام 2018، اعتُمدت تعديلات تشريعية لتبسيط آلية مساءلة القضاة<sup>(60)</sup>.

54- وأعد مشروع قانون لتعديل دستور جمهورية مولدوفا (المواد 116 و121 و122 من الدستور) من أجل الحد من حصانة القضاة، وتوحيد تعيين القضاة، وإلغاء فترة السنوات الخمس الأولية لتعيين القضاة، وتغيير تكوين المجلس الأعلى للقضاء<sup>(61)</sup>.

55- وعززت الإجراءات في قطاع العدالة، وسيساهم تنفيذها بشكل مباشر في مكافحة الفساد. ووضعت "مجموعة النزاهة"<sup>(62)</sup> إطاراً قانونياً لتبسيط عمل الهيئة الوطنية للنزاهة واستقلالها المؤسسي والتشغيلي، فضلاً عن إصلاح الآلية الحالية المتعلقة بالإعلان عن الدخل والممتلكات والمصالح الشخصية وتضارب المصالح. وبالإضافة إلى ذلك، تسنى توحيد الإطار القانوني لمكافحة الفساد وإنشاء وكالة استرداد الأصول المتأتية من الأنشطة الإجرامية. واعتمد قانون منع ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب<sup>(63)</sup>.

**مكافحة التعذيب وسوء المعاملة وضمان الظروف المناسبة للاحتجاز (121-28، 121-29، 121-74، 121-68، 121-75، 121-77، 121-79، 121-78، 121-80، 121-76، 122-26، 121-81، 121-82، 121-84)**

56- يتجلى التزام الدولة بتحسين ظروف الاحتجاز في عدة وثائق سياساتية وطنية وقطاعية<sup>(64)</sup>.

57- وازدادت تدريجياً مبالغ الأموال المخصصة لصيانة المؤسسات الإصلاحية ومرافق الاحتجاز المؤقت التابعة للشرطة ولأعمال الترميم الكبرى فيها. وُجِّدَت 15 مؤسسة إصلاحية ومرفق من مرافق الاحتجاز المؤقت<sup>(65)</sup>، واتخذت إجراءات أخرى لتحسين أوضاع المحتجزين لدى الشرطة. وأُنجزت أعمال إعادة البناء في مؤسستين من المؤسسات الإصلاحية، وهما المؤسسة الإصلاحية رقم 3 في بلدة ليوفا، والمؤسسة الإصلاحية رقم 10 في قرية غويان التابعة لبلدية تشيسيناو. وبالإضافة إلى ذلك، تُنفَّذ أعمال بناء مرفق الاحتجاز الواقع في بالتي، وأعدت وثائق وتقديرات للمشروع المتعلق بسجن تشيسيناو، على أن تبدأ أعمال البناء في عام 2021. وتُنفَّذ الإصلاحات الحالية في جميع سجون البلد البالغ عددها 18 سجوناً.

58- ولا تزال الرعاية الطبية في أماكن الاحتجاز تمثل أحد التحديات. ويشكل إنشاء وحدة لإدارة الخدمات الصحية للمحتجزين الهدف الرئيسي لاستراتيجية تطوير نظام السجون للفترة 2016-2020<sup>(66)</sup> وأحد عناصرها الرئيسية. ويجري حالياً استكمال نموذج أمثل يتضمن إنشاء شعبة فرعية تابعة لوزارة العدل<sup>(67)</sup>. وبموازاة ذلك، انطلقت عملية اعتماد الخدمات الطبية داخل نظام إدارة المؤسسات الإصلاحية في عام 2019<sup>(68)</sup>.

59- ومن أجل إنشاء نظام تدريجي لإنفاذ الأحكام<sup>(69)</sup>، شُرع في وضع مشروع قانون من شأنه أن يستعيض عن النظام الحالي الذي يتضمن أنواعاً مختلفة من السجون بنظم مختلفة لإنفاذ الأحكام في السجون التي ستختلف عن بعضها البعض حسب القيود المفروضة، والتدابير الأمنية المطبقة، والأنشطة المتاحة، وحرية التنقل، وغير ذلك من التدابير.

60- ومن أجل تعزيز الإطار التشريعي المتعلق بمكافحة التعذيب وسوء المعاملة، لا سيما فيما يتعلق بالعقوبات المفروضة على سوء المعاملة والتي سيكون لها أثر رادع، غُدِّل القانون الجنائي في عام 2018<sup>(70)</sup>، واستبعدت إمكانية فرض غرامة كعقوبة بديلة لارتكاب جريمة المعاملة اللاإنسانية والمهينة.

61- وسعى المُشرِّع إلى تحقيق الهدف نفسه باعتماد التعديلات المدخلة على القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية وقانون الإنفاذ وقانون المخالفات<sup>(71)</sup>، والمتمثلة في تقليص عدد نزلاء السجون من خلال زيادة دور المحاكم في إضفاء الطابع الفردي على العقوبة؛ وإلغاء الزيادة الحسابية في العقوبة على من يكرر ارتكاب الجرائم وعلى مرتكبي الجرائم البسيطة المتكررة؛ وتبسيط (تفعيل) آلية الإفراج المبكر؛ واستحداث آلية جديدة تسمح للمحاكم بإضفاء الطابع الفردي على تنفيذ الأحكام، وإمكانية النطق بالحكم مع تنفيذ جزء من العقوبة في سجن وقضاء الجزء الآخر خارج السجن. وقد أُرست التعديلات نفسها، بصفتها ابتكاراً، آلية وقائية وتعويضية تتماشى مع معايير المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بحبس المحتجزين والمدانين في ظروف لا إنسانية ومهينة<sup>(72)</sup>. وأدى تنفيذ هذه التعديلات إلى إزالة العوائق الإجرائية التي كرست الاكتظاظ في السجون<sup>(73)</sup>.

62- وبالإضافة إلى ذلك، أدت تعديلات أخرى أُدخلت في عام 2018 على قانون الإجراءات الجنائية<sup>(74)</sup> إلى توسيع دائرة الأشخاص في نظام السجون، وهم الأشخاص الذين لهم الحق في التحقق من الجرائم المرتكبة في أماكن الاحتجاز أو أثناء المرافقة أو فيما يتعلق بإنفاذ أحكام الإدانة.

63- ومن أجل القضاء على التطبيق التعسفي للاحتجاز السابق للمحاكمة، غُدِّل قانون الإجراءات الجنائية<sup>(75)</sup>.

64- ونُقِّدت خطة العمل المتعلقة بالحد من إساءة معاملة الأشخاص المحتجزين لدى الشرطة وإيذائهم والتمييز ضدهم للفترة 2017-2020<sup>(76)</sup> من خلال تنفيذ إجراءات للقضاء على جميع أشكال سوء المعاملة والإيذاء والتمييز في أنشطة الشرطة.

65- وفي الفترة من 2017 إلى 2020، بذلت كل الجهود اللازمة لضمان مستوى عالٍ من التدريب للمدعين العامين والقضاة في مجال منع التعذيب ومكافحته وفقاً لمعايير بروتوكول اسطنبول والسوابق القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان<sup>(77)</sup>.

66- ويحمي مجلس منع التعذيب<sup>(78)</sup> السكان من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بوصفه آلية وطنية لمنع التعذيب<sup>(79)</sup>. وبالإضافة إلى واجبات إجراء الزيارات الوقائية وزيارات الرصد، يشارك أعضاء المجلس في تدريب موظفي مختلف المؤسسات بموجب ولاية البروتوكول الاختياري، ويقومون حواراً مستمراً مع السلطات من أجل تحسين احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمحتجزين.

**منع ومكافحة الاتجار بالبشر والعنف العائلي (111-121، 110-121، 109-121، 112-121، 114-121، 115-121، 128-121، 113-121، 116-121، 108-121، 88-121، 90-121، 91-121، 93-121، 94-121، 95-121، 98-121، 99-121، 117-121)**

67- لا يزال منع الاتجار بالبشر ومكافحته يشكل أولوية من أولويات جمهورية مولدوفا. وتسنى، في الفترة بين عامي 2016 و2020، تعزيز الإطار السياساتي والتنظيمي والمؤسسي، فضلاً عن قدرات المتخصصين في مجال الاتجار بالبشر ومكافحته، حيث تُنفَّذ جميع الأنشطة على أساس نموذج "P4"

الذي يتضمن الوقاية والحماية والعقاب والشراسة. وأقرّ البلد الاستراتيجية الوطنية لمنع الاتجار بالبشر ومكافحته للفترة 2018-2023<sup>(80)</sup> وخطة العمل التي وضعت للفترة 2018-2020<sup>(81)</sup> من أجل تنفيذ الاستراتيجية، والتي تهدف إلى وضع نظام وطني مستدام لمنع الاتجار بالبشر ومكافحته.

68- وتكفل اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر تنسيق الأنشطة الرامية إلى منع ومكافحة الاتجار بالبشر، فضلاً عن التعاون مع السلطات العامة والمنظمات الدولية وغير الحكومية والوكالات الأخرى وممثلي المجتمع المدني. وفي الفترة 2017-2020، عقدت هذه اللجنة 7 اجتماعات.

69- واعتمدت تعديلات على القانون الجنائي<sup>(82)</sup>، مثل تجريم الأشكال الجديدة للاتجار بالبشر، في حين استكمل القانون المتعلق بمنع الاتجار بالبشر ومكافحته<sup>(83)</sup> بتعاريف منقحة تتعلق بالضحايا ونظام الإحالة<sup>(84)</sup>.

70- وأدخلت في عامي 2018 و2020<sup>(85)</sup> تعديلات على اللائحة المتعلقة بإعادة الأطفال والبالغين ضحايا الاتجار بالبشر والأشخاص الذين يواجهون صعوبات والأطفال غير المصحوبين إلى أوطانهم لتحسين آلية إعادة المتعلّقة بضحايا الاتجار بالبشر<sup>(86)</sup> والأشخاص الذين يواجهون صعوبات من خلال تحديد عملية تحديد هوية الشخص الذي يواجه صعوبات ومضمون ملف الإعادة إلى الوطن، وتسهيل عملية توثيق الأطفال غير المصحوبين (الذين حُدِّدَت هوياتهم في الخارج) بشهادات الميلاد، والتخطيط للأموال اللازمة لسلطات الإدارة العامة المحلية للتكفل بالمستفيدين بعد تنفيذ إجراء الإعادة إلى الوطن.

71- واعتمد القانون المتعلق بإعادة تأهيل ضحايا الجريمة<sup>(87)</sup>، والذي يمنح الضحايا (بمن فيهم ضحايا الاتجار بالبشر) الحق في الاستفادة من خدمات الدعم التي تقدمها الدولة، وهي: المشورة في مجال المعلومات، والمشورة النفسية، والمساعدة القانونية التي تكفلها الدولة، والتعويض المالي.

72- وأعدّ مشروع البرنامج المتعلق بإنشاء ووضع الآلية الوطنية للإحالة من أجل حماية ضحايا الجريمة ومساعدتهم للفترة 2021-2025 وخطة عمل الفترة 2021-2023 لتنفيذها، بهدف مواصلة إزالة العقبات التي تحول دون إعمال حقوق ضحايا الاتجار بالبشر والجرائم الأخرى، وتحسين كفاءة التعاون فيما بين القطاعات في هذا المجال، وتكييف نظام الإحالة الوطني ليتلاءم مع التغييرات التي تحدث في المجتمع وفي السياسات العامة.

73- وأدخلت طريقة جديدة لتنظيم نشاط وكالات الاستخدام الخاصة. وبناءً على ذلك، وضعت شروط جديدة لمنح التراخيص، وهي تستخدم كمصفاة لإصدار التراخيص للوكلاء الاقتصاديين الذين يعترفون بتوظيف العمالة. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت آلية للرصد والمراقبة، مع تكليف مفتشية العمل الحكومية بالمسؤوليات الرقابية في مجال الوساطة في مجال العمل من خلال الوكالات الخاصة.

74- ومن أجل منح الحق في الحصول على مساعدة قانونية مؤهلة لضحايا الاتجار بالبشر، بغض النظر عن مستوى دخلهم، عدّل القانون المتعلق بالمساعدة القانونية المكفولة من الدولة<sup>(88)</sup>.

75- وخلال الفترة 2017-2020، دُرِّبَ أكثر من 250 4 متخصصاً في مجال إنفاذ القانون (مساعدون اجتماعيون ومحامون ومفتشو عمل وغيرهم من المتخصصين).

76- وجُرِّبَ واستُحدث تخصص القضاة في مكافحة جرائم الاتجار بالبشر والجرائم ذات الصلة<sup>(89)</sup>.

77- وتشمل عملية مساعدة ضحايا الاتجار بالبشر وحمايتهم طائفة واسعة من الخدمات الرامية إلى تقادي العواقب المترتبة على الاتجار بالبشر أو الحد منها أو إعادة تأهيل ضحاياها، والتي تُقدَّم في 7 مراكز متخصصة (ممولة من ميزانية الدولة) على يد متخصصين يعملون ضمن أفرقة إقليمية متعددة التخصصات<sup>(90)</sup>. وخلال الفترة 2016-2020، قُدِّمَت المساعدة في المراكز التي توفر خدمات اجتماعية

- متخصصة (ممولة من ميزانية الدولة) لفائدة 378 ضحية من ضحايا الاتجار بالبشر (294 بالغ و84 قاصراً). وفي عام 2020، أنشئت دائرة متخصصة للرجال ضحايا الاتجار بالبشر.
- 78- ومن الأدوات الفعالة لمنع هذا البرنامج حملات تعريف الجمهور بالمسائل المتعلقة بالهجرة الآمنة، والوظائف القانونية، وخدمات الحماية والمساعدة التي يمكن تقديمها في البلد وخارجه، فضلاً عن مخاطر الاتجار بالبشر وعواقبه<sup>(91)</sup>.
- 79- وفي إطار التعاون الدولي، أنشئت أفرقة تحقيق مشتركة مع السلطات المختصة في رومانيا في عام 2018، وفرنسا في عام 2019، وفرنسا ورومانيا في عام 2020 في إطار القضايا الجنائية المتعلقة بالاتجار بالبشر والجرائم ذات الصلة.
- 80- وأدخلت تعديلات على القانون الجنائي وقانون المخالفات وعلى غيرها من القوانين التشريعية الرامية إلى تحسين آليات منع أعمال العنف العائلي والمعاقبة عليها<sup>(92)</sup>.
- 81- وأعدّ تقريران لتحليل مدى توافق التشريعات الوطنية مع اتفاقية اسطنبول والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (نظام روما الأساسي). واستناداً إلى هذين التقريرين، أعدت ثلاثة مشاريع قوانين واعتمد قانونان يكفلان جزئياً مواءمة التشريعات الوطنية مع الأحكام الدولية ذات الصلة<sup>(93)</sup>.
- 82- وكان التوقيع على اتفاقية اسطنبول في 6 شباط/فبراير 2017 بمثابة التزام تشريع الحكومة بمقتضاه في عملية التصديق على تلك المعاهدة ومواءمة التشريعات الوطنية معها.
- 83- واعتمدت أول وثيقة للسياسة العامة في هذا المجال، وهي الاستراتيجية الوطنية لمنع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف العائلي للفترة 2018-2023 وخطة العمل للفترة 2018-2020<sup>(94)</sup>. وتستند الاستراتيجية إلى النهج "4P" الذي يتضمن الوقاية، والحماية والتحقيق/المقاضاة، والسياسات المتكاملة.
- 84- وعقد مجلس التنسيق المشترك بين الوزارات لمنع ومكافحة العنف العائلي 21 اجتماعاً خلال الفترة 2016-2020 من أجل ضمان التعاون والتنسيق بين الوزارات والسلطات الإدارية المركزية الأخرى والمنظمات غير الحكومية المختصة في مجال منع العنف العائلي ومكافحته.
- 85- وإلى جانب الجهود المبذولة في المجال التشريعي، جرى الاضطلاع بتبسيط الآليات العملية للتصدي لحالات العنف العائلي في مجالات النظام العام والرعاية الطبية والمساعدة الاجتماعية، مما أدى إلى إقرار التعليمات المنهجية المتعلقة بتدخل الشرطة لتسوية القضايا المتعلقة بالعنف العائلي<sup>(95)</sup>، والتعليمات المتعلقة بتدخل هيكل المساعدة الاجتماعية الإقليمية لتسوية القضايا المتعلقة بالعنف العائلي<sup>(96)</sup>، والتعليمات المتعلقة بتدخل المؤسسات الطبية لتسوية القضايا المتعلقة بالعنف العائلي<sup>(97)</sup>.
- 86- وفي إطار البرنامج الوطني لمركز المساعدة والحماية، قُدمت خلال الفترة 2017-2020<sup>(98)</sup> المساعدة لفائدة 550 ضحية (بالغة) من ضحايا العنف العائلي و163 طفلاً. وأفتتح مركزان جديان في المناطق الريفية (في أنيني نوي والوحدة الإقليمية المستقلة لمنطقة غاغوزيا).
- 87- وفي 9 كانون الأول/ديسمبر 2019، أُطلق الموقع الإلكتروني <http://antiviolenta.gov.md/ru>، الذي يوفر منصة معلومات مخصصة لمنع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف العائلي، من أجل تحسين الحصول على المعلومات المتعلقة بآلية تسوية قضايا العنف العائلي، والبنية التحتية للخدمات الاجتماعية لضحايا العنف العائلي.
- 88- وتُمول الدولة منذ كانون الأول/ديسمبر 2017 خدمة المساعدة الهاتفية المجانية لضحايا العنف العائلي والعنف ضد المرأة<sup>(99)</sup>.

89- وتكفل أجهزة إنفاذ القانون حماية ضحايا العنف العائلي وتشرف على تنفيذ تدابير الحماية المطبقة وفقاً للقانون<sup>(100)</sup>.

90- وأدرجت مواضيع العنف ضد المرأة والعنف العائلي في خطط تدريب المدعين العامين والقضاة التي يوفرها المعهد الوطني للعدالة<sup>(101)</sup>.

91- ومن أجل زيادة الوعي، تُنظّم سنوياً حملة الأمم المتحدة "16 يوماً من النضال ضد العنف الجنساني". وفي إطار الحملات الوطنية، نُفّذ 10 200 نشاط توعوي وإعلامي، مع إطلاع 500 000 مواطن وتوزيع نحو 310 000 منشور.

### الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (121-151، 121-148، 121-149، 121-150، 121-152، 121-147، 122-29، 121-83، 122-19)

92- من أجل تحسين نوعية حياة الناس في مولدوفا، وافقت الحكومة على استراتيجية التنمية الوطنية "مولدوفا 2030"<sup>(102)</sup> وأرسلتها إلى البرلمان كي ينظر فيها ويعتمدها، وهي تشكل وثيقة مرجعية للاستراتيجيات القطاعية والتدخلات السياساتية الحالية والمستقبلية، وتهدف إلى تغيير منظور السياسات العامة في جمهورية مولدوفا من خلال التركيز على مشاكل الناس ومصالحهم وتطلعاتهم<sup>(103)</sup>.

93- ومن أجل تحسين المناخ الاقتصادي، وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية، عملت الحكومة على إصلاح الهيئات ذات الاختصاصات الرقابية المؤسسية والإجرائية، واعتمدت مجموعة من اللوائح المتعلقة برقابة الدولة على نشاط تنظيم المشاريع<sup>(104)</sup>. ونُفّذ نظام المعلومات الآلي لإدارة الوثائق الاختيارية وإصدارها<sup>(105)</sup>.

94- ولحفز المهاجرين العائدين على إقامة مشاريع تجارية في البلد، نُفّذ برنامج اجتذاب التحويلات المالية إلى الاقتصاد "PARE 1+1" للفترة 2018-2020<sup>(106)</sup>، بهدف تعبئة الموارد البشرية والمالية للعمال المهاجرين وأقاربهم في التنمية الاقتصادية المستدامة لجمهورية مولدوفا. وعُدلت اللوائح القانونية لتنص على مفهوم وتعريف تنظيم المشاريع الاجتماعية، والمشاريع الاجتماعية، والمشاريع الاجتماعية للإدماج، والمواضيع التي يمكن أن تحصل على مركز المشاريع الاجتماعية أو المشاريع الاجتماعية للإدماج. وأقر برنامج "START" الجديد للشباب: الأعمال التجارية المستدامة داخل الوطن<sup>(107)</sup>، بهدف دمج الشباب في الدائرة الاقتصادية من خلال تيسير إطلاق المشاريع التجارية المستدامة وتطويرها. وبغية تيسير تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المناطق، وإنشاء خدمات دعم إقليمية في مجال تنمية المشاريع، وإدارة الابتكار، ومشاريع نقل التكنولوجيا، جرى توسيع شبكة حاضنات الأعمال التجارية في مولدوفا<sup>(108)</sup>. وفي استجابة سريعة للوضع الناجم عن الأزمة التي أحدثتها الجائحة في عام 2020، أطلقت 5 أدوات جديدة مكرسة لزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتعزيز الهياكل الأساسية في المناطق، مثل: برنامج تخضير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (10 ملايين ليو مولدوفي)؛ وبرنامج الدعم للمشاريع التجارية ذات الإمكانيات العالية للنمو والتدويل (15 مليون ليو مولدوفي)؛ والبرنامج التجريبي لإنشاء منصات صناعية متعددة الوظائف (50 مليون ليو مولدوفي)؛ وأداة رقمنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (10 ملايين ليو مولدوفي)؛ وأداة الدعم لتطوير شبكة حاضنات الأعمال التجارية (2,2 مليون ليو مولدوفي)<sup>(109)</sup>. وتسنى خلال عام 2020 توفير 4 549 فرصة عمل والحفاظ عليها من خلال برامج تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

95- وأُخذت مجموعة من التدابير للحد من الفقر وتعزيز الإدماج الاجتماعي لأفراد الفئات المحرومة. وطُوّرت شبكات خدمات اجتماعية متعددة الوظائف ساعدت على تحسين حصول الفئات

المحرومة على الخدمات ذات الصلة القائمة على الاحتياجات. ويُذلت جهود لتبسيط عملية الحصول على السكن من خلال تنفيذ برامج "المنزل الأول" وعدة مشاريع تهدف إلى تمويل الإسكان الاجتماعي لفائدة الأسر الضعيفة.

96- وتُظهر مؤشرات الفقر على الصعيدين الدولي<sup>(110)</sup> والوطني<sup>(111)</sup> على حد سواء ميلاً إلى الانخفاض.

97- وأقرت لائحة بشأن منح إعانات من الصندوق الوطني لتنمية الزراعة والمناطق الريفية لتحسين ظروف المعيشة والعمل في المناطق الريفية<sup>(112)</sup>.

98- واتخذت تدابير لمواءمة الإطار التنظيمي الوطني مع توجيهات الاتحاد الأوروبي بشأن جودة المياه المخصصة للاستهلاك البشري. واعتمد القانون المتعلق بجودة مياه الشرب<sup>(113)</sup>، مما أدى إلى وضع الإطار التشريعي لحماية مياه الشرب ومراقبتها واستخدامها بكفاءة، وتحسين إدارة المخاطر المتصلة بالمياه في جمهورية مولدوفا<sup>(114)</sup>. ونفذ البرنامج الوطني لتنفيذ البروتوكول المتعلق بالمياه والصحة في جمهورية مولدوفا للفترة 2016-2025<sup>(115)</sup>. ونفذت أحكام اللائحة الصحية المتعلقة بالنظم الصغيرة للإمداد بمياه الشرب<sup>(116)</sup>.

99- وأقرت الاستراتيجية الوطنية للعمالة للفترة 2017-2021<sup>(117)</sup> ومصفوفة العمل المتعلقة بتنفيذها. ويتمثل هدفها العام في زيادة مستوى العمالة الرسمية على أساس القدرة التنافسية الاقتصادية، والمهارات الكافية، والمؤهلات، في ظروف التنمية المستدامة والشاملة للجميع.

100- واعتمد قانون تعزيز العمالة والتأمين ضد البطالة<sup>(118)</sup> وقرار الحكومة المتعلق بتدابير الحصول على العمل<sup>(119)</sup>، بهدف منع وخفض البطالة وآثارها الاجتماعية، والحد من مخاطر البطالة، وضمان مستوى عالٍ من العمالة وتعديل القوة العاملة، من خلال القضاء على أي شكل من أشكال التمييز على أساس العرق أو الجنسية أو الأصل الإثني أو اللغة أو الدين أو المعتقد أو الجنس أو السن أو الإعاقة أو الرأي أو الانتماء السياسي أو الثروة أو الأصل الاجتماعي أو أي معيار آخر من أجل ضمان الحق في العمل اللائق.

101- وفي سياق الجائحة التي سببها كوفيد-19، اتخذت تدابير الحماية الاجتماعية التالية:

- منح إعانات البطالة للأشخاص الذين فقدوا وظائفهم بسبب الجائحة<sup>(120)</sup>.
- تنظيم ظروف العمل عن بعد.
- اتخاذ التدابير اللازمة لدعم المتقاعدين والأشخاص ذوي الإعاقة<sup>(121)</sup>.
- دعم الأسر المحرومة<sup>(122)</sup>.
- يجوز للمنحدرين (الزوج الباقي على قيد الحياة أو الأبناء أو، حسب الحالة، أحد الوالدين) من صاحب الدخل المتوفى بسبب عدوى كوفيد-19 أثناء أداء نشاط طبي طلب إعانة شهرية<sup>(123)</sup>.

102- ونفذ البرنامج الوطني لتعزيز الصحة للفترة 2016-2020<sup>(124)</sup>. وترتبط الإجراءات الرئيسية التي تُنفذ في إطار هذا البرنامج بتعزيز قدرات الأخصائيين الصحيين<sup>(125)</sup>.

103- ومن أجل تزويد السكان بالأدوية الضرورية العالية الجودة، اتخذت الإجراءات التالية:

- أقرت اللائحة المتعلقة بأداء أنشطة اليقظة الدوائية<sup>(126)</sup>.
- نُفّح الإطار التنظيمي للأدوية التي تُردّ أثمانها<sup>(127)</sup>.

- نظرت منظمة الصحة العالمية في مشروع القانون الجديد المتعلق بالأدوية، ومن المقرر أن يوضع في صيغته النهائية، ويعرض على الخبراء لإبداء آرائهم بشأنه، ويرسل إلى الحكومة للموافقة عليه.
- 104- وفي جمهورية مولدوفا، وصل معدل المواليد المسجلين في عام 2019 إلى 12,0 مولوداً حياً لكل 1000 نسمة، وهو أدنى معدل يسجل في السنوات الخمس الماضية<sup>(128)</sup>.
- 105- وأقرّ البرنامج الوطني للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للفترة 2018-2022<sup>(129)</sup>، باعتباره وثيقة سياساتية رئيسية بشأن التدخلات الوطنية في مجال الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الآمنة وفيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الجنسية والإنجابية والمساواة بين الجنسين. وتستهدف وثيقة الاستراتيجية جميع الفئات، مع التركيز بوجه خاص على الفئات الضعيفة، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة. وفي السنوات الأربع الماضية، أظهرت مؤشرات الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين والشباب اتجاهات إيجابية<sup>(130)</sup>.
- 106- وأظهرت المؤشرات الصحية للمراهقين والشباب في السنوات الأخيرة إحرار بعض التقدم. وفي هذا السياق، يمكن ذكر بعض الاتجاهات الإيجابية في صحة أفراد هذه الفئة<sup>(131)</sup>. وفي الوقت نفسه، ظهرت بعض الاتجاهات المثيرة للقلق والتي تتطلب بذل المزيد من الجهود فيما يتعلق بالإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً والحد من استخدام الحماية بين المراهقين النشطين جنسياً الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و17 عاماً<sup>(132)</sup>.
- 107- وتواصل تنفيذ برنامج التحصين الوطني. ويبلغ مستوى التغطية باللقاحات في العمر المستهدف البالغ سنة واحدة حوالي 90 في المائة، مقارنة بالهدف المنشود البالغ 95 في المائة، ويعزى ذلك إلى رفض الوالدين التطعيم لأسباب دينية وفلسفية، وعدم الثقة في اللقاحات، المستوحاة من الاتجاه المضاد للقاحات.
- 108- ومن أجل الحد من الاعتلال الناجم عن الأمراض المعدية، أقرّ ونفذ البرنامج الوطني للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المنقولة جنسياً ومكافحتها للفترة 2016-2020<sup>(133)</sup>، والبرنامج الوطني لمكافحة التهاب الكبد الفيروسي B و C و D للفترة 2017-2021<sup>(134)</sup>، والبرنامج الوطني لمكافحة السل للفترة 2016-2020<sup>(135)</sup>.
- 109- وأقرّ ونفذ البرنامج الوطني للوقاية من مرض السكري ومكافحته للفترة 2017-2021 وخطة العمل المتعلقة بتنفيذه<sup>(136)</sup>.
- 110- وفي أعقاب تنفيذ البرامج الصحية، ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة في جمهورية مولدوفا من 69,3 سنة في عام 2014 إلى 70,9 سنة لكلا الجنسين في عام 2019، أو 75,1 سنة للنساء و66,8 سنة للرجال.
- 111- ويوجد حالياً في جمهورية مولدوفا 40 مركزاً مجتمعياً للصحة النفسية<sup>(137)</sup> في مراكز المقاطعات وفي بلديتي تشيسيناو وبالتالي، وتمول هذه المراكز من صناديق التأمين الصحي الإلزامي.
- 112- وفي سياق الجائحة الحالية، اتخذت جمهورية مولدوفا التدابير التالية للتصدي لمرض كوفيد-19<sup>(138)</sup>:
  - دعوة وتفعيل اللجنة الوطنية الاستثنائية للصحة العامة المسؤولة عن تنفيذ الوقاية من مرض كوفيد-19 وإدارة الاستجابة له، منذ شباط/فبراير 2020.
  - دعوة اللجنة المعنية بالحالات الاستثنائية وحالات الطوارئ المتعلقة بالصحة العامة<sup>(139)</sup>، يومياً لتحليل الحالة الوبائية اليومية، وتقديم البيانات والمشاكل المحدثة وتحديد الحلول المناسبة.

- وضع الخطة الوطنية للاستعداد لعدوى فيروس كورونا من النوع الجديد والتصدي لها بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية<sup>(140)</sup>. وعقب تقييم الأحداث الوبائية التي وقعت في جميع أنحاء العالم، وضعت الصيغة الثانية للخطة<sup>(141)</sup>.
- إنشاء الفريق الوطني للاتصالات بشأن مخاطر الصحة العامة، الذي يضم موظفي اتصالات من جميع المؤسسات العامة الرئيسية ومنظمة الصحة العالمية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، في 26 شباط/فبراير.
- إقرار البروتوكولات السريرية لعلاج عدوى كوفيد-19 وتحديثها دورياً: أربعة إصدارات متتالية من البروتوكول السريري الوطني المؤقت "عدوى فيروس كورونا من النوع الجديد"، والدليل العملي "إدارة المضاعفات الشديدة الناجمة عن عدوى فيروس كورونا"، والتي تُنفذ على أساسها الأنشطة الطبية والصحية للمساعدة الطبية العاجلة والأولية والاستشفائية، بما في ذلك توفير الأدوية والعلاج في وحدات العناية المركزة.
- اختبار الأشخاص المشتبه في إصابتهم بعدوى كوفيد-19 والتحري عن حالتهم والتشاور بشأنها وعلاجهم، داخل المؤسسات الطبية العامة المغطاة بالكامل من مصادر صناديق التأمين الصحي الإلزامي، بحيث تكون هذه الخدمات مجانية لجميع مواطني جمهورية مولدوفا، بغض النظر عما إذا كانوا مؤمنين أو غير مؤمنين.
- توسيع نطاق فئات المرضى الذين يتلقون العلاج في العيادات الخارجية (الأشكال الخفيفة، والأشكال المعتدلة، والالتهابات الرئوية الخفيفة) على مراحل، وتقديم العلاج المنزلي الذي يُعوّض من أموال التأمين الصحي الإلزامي اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر 2020 للمصابين بمرض كوفيد-19 (الأشكال الخفيفة، والالتهابات الرئوية الخفيفة).
- من أجل تحفيز الموظفين الطبيين المشاركين مباشرة في مكافحة كوفيد-19، تُقدّم مكافأة راتب مقابل الوفاء بمؤشر الأداء المهني "تقديم المساعدة الطبية للمرضى المصابين بمرض كوفيد-19"<sup>(142)</sup>.
- بمبادرة من الحكومة، بدأ مشروع مصرف التنمية لمجلس أوروبا بتخصيص 40 مليون يورو للنظام الصحي، وسيوجه هذا المبلغ لتعزيز قدرة النظام الصحي على التصدي لجائحة كوفيد-19 من خلال تزويد المستشفيات بمولدات الأكسجين، وأجهزة التصوير المقطعي الحاسوبية، ونظم إدارة النفايات الطبية، وأجهزة التعقيم العالية القدرة، وإعادة تشكيل نظم تهوية وحدات العناية المركزة في المستشفيات الجمهورية والبلدية ومستشفيات المقاطعات.
- إقرار خطة التحصين ضد مرض كوفيد-19<sup>(143)</sup>.

**حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين (121-56، 121-40، 121-47، 121-48، 121-49، 121-50، 121-53، 121-54، 121-52، 121-46، 121-58، 121-59، 121-57، 121-51، 121-145، 121-146)**

113- من أجل ضمان احترام حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، اعتمدت جمهورية مولدوفا استراتيجية ضمان المساواة بين المرأة والرجل للفترة 2017-2021<sup>(144)</sup> وغيرها من الوثائق السياسية في الميادين ذات الصلة<sup>(145)</sup>. وتتص الاستراتيجية على 10 مجالات للتدخل، وهي: مشاركة المرأة في صنع



القرار، وسوق العمل والفجوة في الأجور بين الجنسين، والحماية الاجتماعية والسياسات الأسرية، والصحة، والتعليم، وتغير المناخ، والآلية المؤسسية، والتمهيطات الاجتماعية والتواصل غير العنيف، والمساواة بين الجنسين في قطاعي الأمن والدفاع، والميزة المراعية للاعتبارات الجنسانية<sup>(146)</sup>.

114- وفي الوقت نفسه، حُسن الإطار التنظيمي المتعلق بالمساواة بين المرأة والرجل، ومنع ومكافحة العنف العائلي والاتجار بالبشر، بما يتماشى مع المعايير الدولية<sup>(147)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، وُضع نظام للبيانات الإحصائية المراعية للاعتبارات الجنسين، ونُفذت إجراءات لرصد السياسات المُنفذة.

115- وأقرت خطة العمل المتعلقة بتنفيذ البرنامج الوطني لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن للفترة 2018-2021<sup>(148)</sup>، بهدف ضمان احترام حقوق المرأة وتعزيز دورها في قطاع الأمن، والقضاء على التمهيطات والعنف ضد المرأة، وإشراكها في عمليات منع الصراعات وتسويتها، وكذلك في إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات السلام، وتوسيع دور المرأة ومساهماتها، ولا سيما في أوساط المراقبين العسكريين والشرطة المدنية وموظفي حقوق الإنسان والعاملين في المجال الإنساني.

116- ووفقاً لهذه الخطة، كُرس هدف احترام مبدأ المساواة بين الجنسين في عملية التوظيف والترقية في قطاع الشرطة وزيادة مشاركة المرأة في هذا القطاع. وفي هذا الصدد، أُقرت، في ظل دعم ميزانية الاتحاد الأوروبي لإصلاح جهاز الشرطة للفترة 2017-2020، خطة عمل ترمي إلى زيادة حصة المرأة ودورها في قطاع الشرطة وتقضي بأن تصل نسبة النساء في قطاع الشرطة إلى 20 في المائة على الأقل بحلول عام 2020<sup>(149)</sup>. وفي عام 2020، وافقت وزارة الداخلية ووزارة الدفاع على اللائحة المتعلقة بمنع حالات التمييز والتحرش والتحرش الجنسي القائمة على أساس الجنس ومكافحتها والإبلاغ عنها.

117- وصدر تقرير رصد بشأن حصة الجنسين في الأحزاب السياسية في جمهورية مولدوفا<sup>(150)</sup>، وأجريت دراسة عنوانها *المقياس الجنساني: كيف يشارك النساء والرجال في السياسة وفي عمليات صنع القرار؟*<sup>(151)</sup>.

118- وتُنظّم سنوياً تدابير للتوعية وتعزيز المساواة بين الجنسين على الصعيد الوطني، ولا سيما بمشاركة وسائل الإعلام<sup>(152)</sup>.

119- ونُفذت برامج ودورات تدريبية وتوجيهية ودورات لبناء القدرات لفائدة النساء من الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً (بما في ذلك النساء ذوات الإعاقة ونساء الروما). ونُظمت تسعة منتديات إقليمية تحت رعاية منبر البرلمانيات - "منع العنف العائلي والمدرسي والقضاء عليه: نهج متعدد التخصصات إزاء هذه الظاهرة". ونُفذ برنامج التوجيه الوطني للمرأة النشطة "INSPIR-O!" (كن مصدر إلهام لها)، فضلاً عن برنامج تعزيز قدرات النساء اللواتي يتولين منصب رئيس بلدية لأول مرة، الذي تتلقى المستفيدات من خلاله تدريباً بشأن مواضيع المساواة بين الجنسين، والنساء في المناصب الإدارية، والميزة المراعية للاعتبارات الجنسانية، والتواصل، ومنع التحيز الجنساني واللغة المتحيزة ضد المرأة. وفي عام 2018، نُظمت الحملة الوطنية "كوني مرشحة! كوني مع التغيير!" بمشاركة المرشحات في الانتخابات المحلية لعام 2019.

120- وأعدّ منهج دراسي للموضوع الاختياري "العلاقات الأسرية المنسجمة" وجرى تدريب المعلمين في هذا الشأن<sup>(153)</sup>. ويتضمن المنهج الدراسي لصف الإرشاد الخاص بمدير المدرسة (التفكير على مستوى الصفوف من 1 إلى 12) وحدة دراسية تسمى "ثقافة السلوك الأخلاقي"، وتتناول أدوار الجنسين والتمهيطات الجنسانية.

121- ومُدّدت فترة تنفيذ البرنامج التجريبي "المرأة في مجال الأعمال التجارية"<sup>(154)</sup> حتى عام 2022، بهدف تعزيز المهارات الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية عن طريق الحد من عدم المساواة بين

الجنسين، وتنمية الأعمال التجارية وتطويرها، وتغيير مفهوم الابتكار، وزيادة فرص الحصول على الموارد والخدمات والتكنولوجيات الحديثة.

122- ومن أجل تهيئة ظروف مواتية لدخول المرأة إلى عالم السياسة، اعتمدت تعديلات تشريعية جديدة في عام 2018 فيما يتعلق بتمويل الأحزاب السياسية من ميزانية الدولة، مع توزيع الموارد من أجل لامنتال للحصص المحددة للجنسين، من بين أمور أخرى<sup>(155)</sup>.

123- وفي عام 2019، عُدل التشريع الانتخابي، مع وضع أحكام تقضي بوضع قوائم المرشحين للانتخابات المحلية بحصة لا تقل عن 40 في المائة لكلا الجنسين، ووضع المرشحين على القوائم وفقاً لصيغة أربعة مرشحين على الأقل لكل جنس في كل عشر.

124- وفي الفترة ما بين شباط/فبراير وحزيران/يونيه 2019، نُفذ برنامج "نساء روما في السياسة"، وتلقت فيه 38 امرأة من طائفة روما التدريب والتوجيه والإرشاد. ويهدف المشروع إلى زيادة عدد نساء روما في عملية صنع القرار على الصعيد المحلي.

125- وفي عام 2019، نُفذ برنامج للتمكين المدني والسياسي لفائدة 50 امرأة من ذوات الإعاقات المختلفة، من أجل إعداد مرشحات مقبلات للانتخابات المحلية التي جرت في عام 2019.

## حقوق الطفل (121-41، 121-103، 121-107، 121-104، 121-106، 121-105، 122-27)

126- تنفيذاً لأهداف استراتيجية حماية الطفل للفترة 2014-2020 وخطة العمل للفترة 2016-2020، بذلت جهود لإصلاح نظام رعاية الطفل، ووضع الإطار التنظيمي والمؤسسي لتطوير خدمات بديلة من النوع الأسري، وضمان الظروف اللازمة لتربية الأطفال وتعليمهم في بيئة الأسرة، ومنع فصل الطفل عن أسرته، وتوحيد وزيادة الاستحقاقات الممنوحة للأطفال الذين يتركون مؤقتاً دون رعاية أبوية، والأطفال الذين تركوا دون رعاية أبوية وأودعوا في أماكن بديلة من النوع الأسري، وتعديل هذه الاستحقاقات وفقاً للاحتياجات الخاصة للأطفال، وتقديم تحفيزات مالية لمساعدة الوالدين المهنيين/المربين-الآباء في دور الأيتام من النوع الأسري، لضمان إيداع عدة أطفال في أسرة واحدة، وإيداع الأطفال دون سن الثالثة والأطفال ذوي الإعاقة.

127- وقد ازداد ما يلي: مبلغ منحة الإيداع لمرءة واحدة للأطفال الذين يوضعون في مؤسسات الحضانة، ولدى مساعدي الوالدين المهنيين، وفي دور الأيتام من النوع الأسري<sup>(156)</sup>، فضلاً عن المنح المقدمة للأسر التي لديها أطفال<sup>(157)</sup>. وتتضمن مجموعة الخدمات الاجتماعية الدنيا<sup>(158)</sup> دعم الأسر التي لديها أطفال وتقديم المساعدة الشخصية للأشخاص ذوي الإعاقة.

128- وبذلت الجهود اللازمة لتحقيق العمالة التدريجية للأخصائيين في مجال حماية الطفل على مستوى المجتمعات المحلية وإنشاء شبكة من مراكز المساعدة الإقليمية المتكاملة للأطفال ضحايا الجرائم/شهودها بغية تبسيط إجراءات حماية الأطفال من الجرائم الجنسية، أو الاتجار بالأطفال، أو العنف العائلي، والجرائم ضد الحياة و/أو الصحة<sup>(159)</sup>.

129- وفي عام 2019، أُجري تقييم مؤقت لتنفيذ استراتيجية حماية الطفل للفترة 2014-2020 وخطة العمل للفترة 2016-2020<sup>(160)</sup>.

130- ونفذت مولدوفا<sup>(161)</sup> وقيمت فعالية<sup>(162)</sup> التعليمات المتعلقة بآلية التعاون المشترك بين القطاعات لتحديد الأطفال الضحايا وضحايا العنف والإهمال والاستغلال والاتجار وتقييمهم وإحالتهم ومساعدتهم

ورصدهم<sup>(163)</sup>، والتعليمات المتعلقة بآلية التعاون المشترك بين القطاعات من أجل الوقاية الأولية من المخاطر التي تهدد رفاه الطفل<sup>(164)</sup>.

131- وتنفذ طوال العام الدراسي إجراءات لرصد العنف ضد الأطفال ومنعه ومكافحته في المؤسسات التعليمية. ويُدْرَج هذا الموضوع في تخصصات **تثقيف المجتمع**، وهو إلزامي لطلاب المدارس المتوسطة والثانوية، و**تنمية الشخصية**، التي تطبق في الصفوف 1-12، والتي أعيدت صياغة مفاهيمها في إطار إصلاح المناهج الدراسية.

132- و**نفذت خطة العمل المتعلقة بتعزيز سلامة الأطفال والمراهقين على شبكة الإنترنت للفترة 2017-2020**<sup>(165)</sup>. ومع مراعاة الوضع الذي فرضته جائحة كوفيد-19، و**وضعت مجموعة من الأدوات المنهجية لتنظيم العملية التعليمية عن بُعد في ظروف الحجر الصحي، ولضمان سلامة وأمن الطلاب على شبكة الإنترنت في العملية التعليمية التي تُجرى عن بُعد على مستوى المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية.**

133- وتواصلت عملية إنهاء إيداع الأطفال في مؤسسات الرعاية<sup>(166)</sup>.

134- وأنشئت دائرة التدخل في مرحلة الطفولة المبكرة<sup>(167)</sup> بهدف درء الآثار السلبية المترتبة على نمو الأطفال الصغار وصحتهم وتقليلها إلى أدنى حد.

135- وعقب تنفيذ برنامج تطوير التعليم الجامع في جمهورية مولدوفا للفترة 2011-2020، يعمل على مستوى المؤسسات التعليمية 932 مركزاً من مراكز الموارد المكرسة لتحقيق التعليم الجامع. وبالإضافة إلى ذلك، أطلق البرنامج التجريبي للتعليم الجامع على مستوى التدريب المهني في 9 مؤسسات، وأعيد بناء 10 مراكز امتياز، بما في ذلك من أجل ضمان الظروف الملائمة وإمكانية الحصول على التدريب المهني للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.

136- وأثرت الجائحة تأثيراً عميقاً على نظام التعليم في مولدوفا<sup>(168)</sup>. واتخذت الحكومة بعض التدابير لتزويد المعلمين والطلاب بأجهزة حاسوبية، ومع ذلك لا يزال ضمان الحصول الكامل على التعليم يشكل أحد التحديات<sup>(169)</sup>.

**حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (121-159، 121-154، 121-158، 121-160، 121-162، 121-161، 122-30، 121-155، 121-155، 121-156، 121-157)**

137- من أجل مواءمة القوانين التنظيمية الحالية مع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، عدلت التشريعات<sup>(170)</sup> و**49 قانوناً تنظيمياً**<sup>(171)</sup>.

138- وفي عام 2018، عدلت المادتان 50 و51 من دستور جمهورية مولدوفا للاستعاضة عن عبارة "الأشخاص المعوقون" بعبارة "الأشخاص ذوو الإعاقة"

139- وأقرّ البرنامج الوطني للإدماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة للفترة 2017-2022 وخطة العمل المتعلقة بتنفيذه<sup>(172)</sup>. وينص البرنامج على اتباع نهج مشترك بين القطاعات إزاء الإدماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة وضمان احترام حقوقهم الأساسية على قدم المساواة مع غيرهم في جميع مجالات الحياة الاجتماعية<sup>(173)</sup>.

140- وأقرت الحكومة البرنامج الوطني لإنهاء إيداع الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية والنفسية والاجتماعية في المؤسسات السكنية التي تديرها الوكالة الوطنية للمساعدة الاجتماعية، خلال الفترة 2018-2026<sup>(174)</sup>.

141- وفي سياق إصلاح النظام المتعلق بتحديد درجة الإعاقة والانتقال من نموذج طبي إلى نموذج اجتماعي للإعاقة، واصلت الدولة تعديل هذا النظام عن طريق إنشاء أفرقة متعددة التخصصات من الخبراء الطبيين والاجتماعيين والتربويين، تتولى تحديد درجة الإعاقة وتنفيذ المعايير الطبية والاجتماعية. وأقرت الحكومة<sup>(175)</sup> مفهوم إصلاح النظام المتعلق بتحديد الإعاقة في جمهورية مولدوفا وخطة العمل المتعلقة بتنفيذه، ومن بين الأهداف الرئيسية لهذا المفهوم تعديل معايير تحديد الإعاقة وفقاً للمعايير الدولية، بما في ذلك اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة<sup>(176)</sup>.

142- ونظّم مجال تقديم خدمات المساعدة الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة ونوع من خلال إقرار ما يلي:

- اللائحة التنفيذية لتنظيم وتشغيل خدمة المساعدة الهاتفية المجانية للأشخاص ذوي الإعاقة ومعايير الجودة الدنيا<sup>(177)</sup>.
- اللائحة الإطارية لتنظيم وتشغيل الخدمة الاجتماعية "المركز النهاري لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة" ومعايير الجودة الدنيا<sup>(178)</sup>.
- اللائحة الإطارية لتنظيم وتشغيل الخدمة الاجتماعية "المركز النهاري لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة" ومعايير الجودة الدنيا<sup>(179)</sup>.
- نُظّمت الخدمة الاجتماعية "المساعدة الاجتماعية"<sup>(180)</sup>، والخدمة الاجتماعية "Respiro"<sup>(181)</sup>، والخدمة الاجتماعية "إيداع البالغين لدى الأسر"<sup>(182)</sup>، وذلك من أجل توفير المساعدة والرعاية للأطفال والبالغين ذوي الإعاقات الشديدة، ومساعدتهم على عيش حياة أكثر استقلالية في منازلهم ومجتمعهم المحلي.
- لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العيش المستقل وفي سياق اندماجهم في المجتمع، وُضعت وأقرت لوائح ومعايير دنيا للجودة من أجل تنظيم وتشغيل عدة أنواع من الخدمات الاجتماعية<sup>(183)</sup>.

143- وتقوم وزارة الصحة والعمل والحماية الاجتماعية سنوياً بوضع وتنفيذ خطة عمل مخصصة لليوم الدولي للأشخاص ذوي الإعاقة (3 كانون الأول/ديسمبر)، بمشاركة السلطات العامة المحلية والوكالات الدولية والمجتمع المدني. وتركز الأنشطة التي تجرى على تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم الاجتماعي ومهاراتهم. وتشمل إقامة معارض لبيع الأشياء التي يصنعها الأشخاص ذوو الإعاقة، ومعارض للصور الفوتوغرافية التي يلتقطها الأشخاص ذوو الإعاقة، ومؤتمرات صحفية، وموائد مستديرة، ومسابقات رياضية، وما إلى ذلك<sup>(184)</sup>.

144- ومن أجل دعم السلطات العامة المحلية في عملية إنشاء الخدمات الاجتماعية وتطويرها وضمان حسن سير بعض الخدمات الاجتماعية في حالات الطوارئ، عدّلت التشريعات<sup>(185)</sup> فيما يتعلق بأمر منها تمويل مجموعة دنيا من الخدمات الاجتماعية من موارد صندوق دعم السكان عن طريق الوكالة الوطنية للمساعدة الاجتماعية. وفي الوقت نفسه، يُمول عدد من المدفوعات والخدمات الاجتماعية من خلال صندوق دعم السكان، وهو ما يتضمن إجراء تحويلات من ميزانية الدولة إلى الميزانيات المحلية.

145- وأخذت تدابير لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات القومية من الحصول على التعليم والخدمات الصحية وعلى مستوى معيشي لائق<sup>(186)</sup>.

146- ومن أجل ضمان إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الهياكل الأساسية الاجتماعية، يتعين على مقدمي خدمات الاتصالات الإلكترونية أن يضمنوا، في المناطق الحضرية والريفية على حد

سواء، إمكانية اختيار المستعملين النهائيين ذوي الإعاقة لخدمات جيدة والاستفادة منها، بما يتلاءم مع احتياجاتهم، في ظروف مماثلة للظروف المتاحة للمستعملين النهائيين الآخرين<sup>(187)</sup>.

147- وفي عام 2020، نُقحت واعتمدت اللائحة الوطنية المتعلقة بتأمين السكان من الفئات الضعيفة في سن الإنجاب<sup>(188)</sup>. وهي تشمل 12 فئة<sup>(189)</sup> يمكنها الحصول على وسائل منع الحمل مجاناً، بما في ذلك النساء ذوات الإعاقة. وُجّهت بعض مؤسسات الرعاية الطبية الأولية بكراسي الأمراض النسائية المكيفة لذوات الإعاقات الحركية. ومع ذلك، يتعين بذل جهود إضافية لتجهيز جميع المؤسسات الطبية وزيادة قدرة الموظفين الطبيين على تقديم المشورة في مجال الصحة الإنجابية وخدمات تنظيم الأسرة للنساء ذوات الإعاقة، فضلاً عن تعريف الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم بحقوقهم الجنسية والإنجابية.

### احترام حقوق الإنسان في منطقة ترانسنيستريا في جمهورية مولدوفا (121-173، 121-174، 121-175)

148- لا تزال حالة حقوق الإنسان في منطقة ترانسنيستريا تتسم بانتهاكات خطيرة ومنهجية ترتكبها الكيانات المسيطرة على المنطقة، وتتعلق بالحق في الحرية والأمن، والحق في حرية التعبير، والحق في تكوين الجمعيات، والحق في حرية التنقل، والحق في عدم التعرض للاعتقال دون سبب، والحق في الصحة، والحق في التعليم، والحق في العيش دون التعرض للتعذيب.

149- وفي 15 حزيران/يونيه 2018، وبعد انقطاع دام أكثر من 5 سنوات، أعيد إطلاق نشاط الفريق العامل المعني بحقوق الإنسان، وعقدت 6 اجتماعات في الفترة 2018-2020، مع إدراج القضايا الملحة للسكان المقيمين على جانبي نهر نيسسترو على جدول الأعمال. ومع ذلك، يرفض ممثلو تيراسبول مناقشة بعض القضايا البارزة وإيجاد حلول لها، فضلاً عن رفضهم لضمان وصول موظفي الخدمة المدنية والمدافعين عن حقوق الإنسان وممثلي مكتب محامي الشعب إلى الأشخاص الذين انتهكت حقوقهم في المنطقة.

150- وفي إطار عملية رصد حقوق الإنسان، تجري السلطات الدستورية حواراً دائماً مع منظمات المجتمع المدني<sup>(190)</sup>، حيث تناقش صراحة مختلف جوانب قضية ترانسنيستريا.

151- ومن أجل تعزيز الحوار بشأن قضايا حقوق الإنسان، عُرض على الممثل السياسي في تيراسبول الاقتراح الداعي إلى إنشاء منبر للنقاش على مستوى المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان والصحفيين والمنظمات الدولية ذات الصلة، بهدف تسليط الضوء على أشد المسائل حساسية فيما يتعلق بانتهاك الحقوق والحريات الأساسية وإيجاد حلول تتماشى مع المعايير الدولية. ولم يبدي الجانب الترانسنيستري أي استجابة في هذا الصدد.

152- وتردّت حالة حقوق الإنسان خلال الجائحة في سياق الأعمال التعسفية التي ارتكبتها تيراسبول والمتمثلة فيما يلي: الاحتجاز غير القانوني مع منع الاتصال، والاختطاف، والرقابة، والتقييد الشديد للحق في حرية التنقل<sup>(191)</sup>. وقد وُجّه انتباه الوسطاء والمراقبين في عملية التفاوض إلى هذه الانتهاكات، ولا سيما بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى مولدوفا. وفي الوقت نفسه، تتناول جمهورية مولدوفا هذا الموضوع بصورة منتظمة داخل المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وفي دورات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وفي اجتماعات لجنة وزراء مجلس أوروبا.

153- وبالنظر إلى أن السلطات الدستورية لا تتحكم فعلياً في الوضع في المنطقة أو ليس بإمكانها الوصول إلى تلك المناطق المحلية لممارسة سلطاتها القانونية، فإنه يجري الإبلاغ عن كل حالة انتهاك للحقوق الأساسية إلى الوسطاء والمراقبين في عملية التفاوض بشأن تسوية مسألة ترانسنيستريا، وإلى بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى مولدوفا، ومكتب مجلس أوروبا في تشيسيناو، مع نداء للتدخل لوقف

المخالفات القانونية، واستعادة/ضمان حماية الحقوق المنتهكة، وتثبيط أعمال التخويف والاستنزات التي يقوم بها ممثلو الهياكل الترانسنيسترية. ويوفر التمثيل الإقليمي لمكتب محامي الشعب، على وجه الخصوص، المشورة والمساعدة اللازمين للسكان من المناطق المحلية الواقعة على الضفة اليسرى لنهر نيسسترو ومن بلدية بندر<sup>(192)</sup>.

154- وفي الوقت نفسه، تؤيد جمهورية مولدوفا وصول الآليات الدولية لحقوق الإنسان إلى المنطقة. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، يسرت/وافقت على زيارات المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات، والمقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، وزيارة المتابعة التي أجراها خبير الأمم المتحدة المعني بمنطقة ترانسنيستريا، السيد توماس هامبرغ، وكذلك زيارات مفوض مجلس أوروبا لحقوق الإنسان (نيلس موزنيكس في تشرين الأول/أكتوبر 2017 ودونيا مياتوفيتش في آذار/مارس 2020).

## رابعاً- التحديات والأولويات في الفترة القادمة

155- تعزيز مشروع القانون المتعلق بتعديل دستور جمهورية مولدوفا (المواد 116، و121، و122 من الدستور) من أجل الحد من حصانة القضاة، وتبسيط إجراءات تعيين القضاة، وإلغاء المدة الأولية لتعيين القضاة المحددة بخمس سنوات، وتغيير تكوين المجلس الأعلى للقضاء.

156- التنفيذ الفعال لخطة العمل المتعلقة بحقوق الإنسان 2018-2022؛ ووضع وتنفيذ وثيقة سياسة جديدة لما بعد عام 2022.

157- التصديق على المعاهدات الدولية التالية المتعلقة بحقوق الإنسان:

- البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- البروتوكول رقم 16 الملحق بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان؛
- البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات؛
- البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- تعديلات كامبالا المدخلة على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

158- حسن سير عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل رصد وثائق سياسات حقوق الإنسان وتقييمها تنفيذها، وكذلك الالتزامات/التوصيات الواردة من الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان.

159- تعزيز دور أمين المظالم ومجلس المساواة، بسبل منها تشجيع التعديلات التشريعية ذات الصلة.

160- مواءمة الإطار القانوني الوطني مع المعايير الدولية المتعلقة بجرائم الكراهية.

161- لا تزال التحديات المتعلقة بتعذر وصول ممثلي السلطات العامة والمدافعين عن حقوق الإنسان إلى المنطقة الواقعة على الضفة اليسرى لنهر نيسسترو من أجل ممارسة واجباتهم وتقديم المساعدة اللازمة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، واستحالة تنفيذ أحكام التشريعات الوطنية، وعدم تسوية النزاع في ترانسنيستريا، وعدم وجود تحكّم فعال من جانب السلطات الدستورية في الوضع في المنطقة، تشكل تحديات كبيرة وبعوضاً من الأولويات الرئيسية في التدخلات الإضافية التي تنفذها الدولة لضمان احترام حقوق الإنسان.

162- تنفيذ الاستراتيجية الجديدة لضمان نزاهة واستقلال قطاع العدالة للفترة 2021-2024.

- 163- زيادة تحسين ظروف الاحتجاز، بسبل منها تحسين نوعية الخدمات الطبية والنفسية-الاجتماعية وخدمات الصحة النفسية، وكذلك التحقيق الفعال في الشكاوى المتعلقة بسوء المعاملة. وتكثيف الجهود الرامية إلى تنفيذ تدابير غير احتجازية، لا سيما في الظروف التي تفرضها الجائحة ودرجة تعرض المحتجزين لخطر الإصابة في السجون.
- 164- تحسين الآلية الوقائية والتعويضية وفقاً لمعايير المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بشأن وضع المحتجزين والمدانين في ظروف لا إنسانية ومهينة.
- 165- تعزيز النظام الوطني للوقاية والاستعداد والاستجابة في حالات الطوارئ في مجال الصحة العامة وتوفير فرص متساوية للجميع للحصول على خدمات طبية جيدة.
- 166- تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على جميع أشكال التمييز ضد الأقليات القومية والفئات المحرومة والضعيفة من السكان. وتنفيذ خطة العمل للفترة 2021-2025 بشأن إحياء ذكرى ضحايا الهولوكوست وتعزيز ثقافة التسامح من أجل مكافحة معاداة السامية وكرهية الأجانب والعنصرية وأشكال التعصب الأخرى.
- 167- مواصلة اعتماد التدابير اللازمة لتنفيذ أحكام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.
- 168- ضمان حصول جميع الأطفال على التعليم بشكل متكافئ وآمن، ولا سيما في سياق عملية التعليم عن بُعد التي فرضتها الجائحة.
- 169- إقرار برنامج حماية الطفل للفترة 2021-2025.
- 170- ضمان حسن سير عمل النظام المتكامل لمساعدة وحماية الأطفال ضحايا الجرائم/شهودها، وتهيئة الظروف الخاصة لجلسات الاستماع.
- 171- تنفيذ استراتيجية تعزيز العلاقات بين الإثنيات في جمهورية مولدوفا للفترة 2017-2027 بكفاءة واعتماد خطة عمل جديدة للفترة 2021-2024.
- 172- تعزيز التدابير الرامية إلى دعم السكان الروما، بسبل منها اعتماد وثيقة سياسة جديدة للفترة 2021-2025 وضمان الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي، فضلاً عن إتاحة إمكانية الوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف الفعالة.
- 173- مواصلة اتخاذ التدابير الرامية إلى منع الاتجار بالبشر والعنف الجنساني ومكافئتهما وفقاً للمعايير والتوصيات الدولية التي تتلقاها آليات التقييم، بسبل منها إقرار الوثائق السياساتية للفترة المقبلة.
- 174- تكثيف الجهود الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية للمدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني.
- 175- دمج التوصيات الدولية الواردة من آليات حماية حقوق الإنسان في الإطار الوطني.
- 176- ضمان تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على المستوى الوطني.

## Notes

- <sup>1</sup> Ministry of Health, Labour and Social Protection; Ministry of Agriculture, Regional Development and Environment; Ministry of Economy and Infrastructure; Ministry of Finance; Ministry of Education, Culture and Research; Ministry of Justice; Ministry of Internal Affairs; Ministry of Foreign Affairs and European Integration; Ministry of Defence; Interethnic Relations Agency; Superior Council of Magistracy; General Prosecutor's Office; National Anticorruption Centre; Union of Lawyers; Superior Council of Prosecutors; National Council for State Guaranteed Legal Aid; National Institute of Justice; Broadcasting Council; National Centre for Personal Data Protection; National Bureau of Statistics; National Agency for Public Health; Office of Reintegration Policies.
- <sup>2</sup> The NHRAP includes the following priority areas of intervention: (i) harmonizing the regulatory framework with international human rights standards; (ii) ensuring access to justice and strengthening national human rights institutions; (iii) transparency, access to information and freedom of expression; (iv) protection against discrimination and promotion of equality; (v) preventing and combating domestic violence and ensuring gender equality; (vi) increasing access to quality education for all children and young people at all levels of education, in line with international standards; (vii) ensuring universal access to quality, safe and accessible medical services for all; (viii) continuously increasing employment levels by providing employment opportunities for all; (ix) ensuring conditions for the protection, upbringing and education of children in the family environment; (x) improving the legal and policy framework for the protection of the rights of persons with disabilities; (xi) ensuring the integration of persons belonging to national minorities in all areas of activity of the State and combating discrimination against persons belonging to minority groups; (xii) ensuring respect for human rights in localities on the left bank of the Nistru River.
- <sup>3</sup> Decision no. 65/2019. The powers of the Council include: coordinating and implementing a uniform state policy in the field of human rights; overseeing the process of drafting, implementing and evaluating human rights policy documents; examining and approving half-yearly reports on the implementation of the NHRAP; facilitating interaction with international human rights protection mechanisms; coordinating the implementation of international recommendations in the field of human rights, including those addressed to the Republic of Moldova in the framework of the universal periodic review of human rights; assessing the degree of respect for human rights and approving initial and periodic national reports on the implementation of international treaties to which the Republic of Moldova is a party; creating, if necessary, specialized commissions and groups of experts and supervising their activity; etc.
- <sup>4</sup> The NHRAP implementation is coordinated at two levels: inter-sectoral strategic coordination carried out by the NHRC as a coordinating advisory body, composed of representatives of the Parliament, Government, central public administration authorities, law enforcement agencies, human rights institutions, civil society; and technical coordination carried out by the Permanent Secretariat for Human Rights.
- <sup>5</sup> <https://cancelaria.gov.md/node/5160>.
- <sup>6</sup> The changes have established the authority that shall appoint the People's Advocate, his mission, immunities and guarantees, aspects regarding the independence and incompatibilities of the position of People's Advocate, as well as the conditions that need to be met by potential candidates for the position of People's Advocate.
- <sup>7</sup> Law no. 52/2014.
- <sup>8</sup> By Government Decision no. 797/2020, the draft law for amending Law no. 52/2014 on the People's Advocate was approved. Its purpose is to ensure the observance of the rights and legitimate interests of entrepreneurs by public authorities, by organizations and enterprises, regardless of form of ownership or legal form of organization, by non-profit organizations and by responsible officials at all levels.
- <sup>9</sup> Law no. 298/2012.
- <sup>10</sup> The Equality Council [Council for Preventing and Eliminating Discrimination and Ensuring Equality] obtained membership of EQUINET [European Network of Equality Bodies] in 2017.
- <sup>11</sup> Law no. 13/2017.
- <sup>12</sup> Law no. 371/2006.
- <sup>13</sup> Law no. 302/2016.
- <sup>14</sup> Signed by the Republic of Moldova on 3 March 2017.
- <sup>15</sup> Signed by the Republic of Moldova on 6 February 2017.
- <sup>16</sup> Law no. 113/2020 on amending some regulatory acts.
- <sup>17</sup> Thus, during the reporting period, the Republic of Moldova was visited by the UN Special Rapporteur on minority issues (20-29 June 2016) and the UN Special Rapporteur on the situation of human rights defenders (25-29 June 2018). During the visits, the Rapporteurs appreciated the openness and the high level of cooperation from the Moldovan authorities. The reports prepared by the Special Rapporteurs following the visits and related recommendations were disseminated to responsible public authorities for consideration and implementation. Progress in their implementation is being monitored through an integrated tool for monitoring international recommendations managed by the Permanent Secretariat



for Human Rights. At the end of 2019, the visit to the Republic of Moldova of the UN Special Rapporteur on trafficking in persons, especially women and children, was agreed, but the visit was cancelled due to the pandemic.

<sup>18</sup> In addition to the visits of the two Special Rapporteurs to Tiraspol, in 2018, the UN Expert Thomas Hammarberg made a follow-up visit to his report of 2013 regarding the human rights situation in the Transnistrian region.

<sup>19</sup>

[https://tbinternet.ohchr.org/\\_layouts/15/TreatyBodyExternal/countries.aspx?CountryCode=MDA&Lang=EN](https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/TreatyBodyExternal/countries.aspx?CountryCode=MDA&Lang=EN)

- October 2016 – The 3<sup>rd</sup> Periodic Report on the implementation of the International Covenant on Civil and Political Rights, 118<sup>th</sup> session of the Human Rights Committee.
- March 2017 – The initial report of the Republic of Moldova on the implementation of the Convention on the Rights of Persons with Disabilities, 17<sup>th</sup> session of CRPD.
- April 2017 – 10<sup>th</sup>-11<sup>th</sup> Combined Periodic Report on the implementation of the International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination, 92<sup>nd</sup> session of CERD.
- September 2017 – The 3<sup>rd</sup> Periodic Report on the implementation of the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights, 62<sup>nd</sup> session of CESCR.
- September 2017 – The 4<sup>th</sup>-5<sup>th</sup> Combined Periodic Report on the implementation of the Convention on the Rights of the Child, 76<sup>th</sup> session of CRC.
- November 2017 – The 3<sup>rd</sup> Periodic Report on the implementation of the Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment, 62<sup>nd</sup> session of CAT.
- May 2019 – The 5<sup>th</sup> Periodic Report on the implementation of the Framework Convention for the Protection of National Minorities.
- February 2020 – The 6<sup>th</sup> Periodic Report on the implementation of the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, 75<sup>th</sup> session of CEDAW.
- June 2020 – The 12<sup>th</sup>-14<sup>th</sup> Combined Periodic Report on the implementation of the International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination was submitted to the Committee on the Elimination of Racial Discrimination (CERD) and is to be presented according to the schedule set by the Committee.
- December 2020 – The 2<sup>nd</sup>-3<sup>rd</sup> Combined Periodic Report on the implementation of the Convention on the Rights of Persons with Disabilities was submitted to the Committee on the Rights of Persons with Disabilities (CRPD) and is to be presented according to the schedule set by the Committee.

<sup>20</sup> Law no. 51/2018.

<sup>21</sup> Law no. 86/2020. The law also contains provisions that eliminate restrictions for certain categories of persons to constitute or participate as founders, members or leaders of non-profit organizations.

<sup>22</sup> Law no. 100/2017 on regulatory acts, Government Decision no. 610/2018 on the Government Regulation, Law no. 239/2008 on transparency in decision making, Government Decision no. 967/2016 on the mechanism of public consultation with civil society in the decision-making process.

<sup>23</sup> On 18 July 2014, the Parliament adopted the so-called Law on 2%. The law allows individuals to give annually 2% of their income tax to domestic non-governmental organizations acting in the public interest and to religious organizations. At the initiative of civil society organizations, the Parliament amended this law on 21 July 2016 in order to provide equal conditions of access to and use of money, as well as reporting, to all beneficiaries of the Law on 2%, and to improve the mechanism of percentage designation. On 2 November 2016, the Government approved the Regulation on the percentage designation mechanism, which is also the instrument for application of the Law on 2%. By Law no. 308/2018, the Parliament transferred all responsibilities under the Law on 2% from the Ministry of Justice to the Public Services Agency. On 18 January 2019, the Government made some amendments to the Regulation on the percentage designation mechanism. According to the report of the Legal Resources Centre of Moldova regarding the implementation of the 2% mechanism in the Republic of Moldova in 2020, in the third year of percentage designation, 731 non-profit organizations (634 associations, foundations and private institutions and 97 religious denominations and their parts) were registered in the list of the 2% beneficiaries. The number of organizations participating in the 2% mechanism increased by 23% compared to 2018.

<sup>24</sup> Law no. 174/2018.

<sup>25</sup> In accordance with Article 21 of the Code of Audio-visual Media Services.

<sup>26</sup> Also, the reports on the supervision of the local audio-visual space in 2018-2020 are published on the website of the Broadcasting Council, <http://www.audiovizual.md/reports/8>

<sup>27</sup> Law no. 262/2018.

<sup>28</sup> The ex-post assessment report is published on the website of the Parliament in the section “Parliamentary control” “Legislative impact and analysis of the effectiveness of laws.” Following the assessment, the Parliamentary Commission asked the Government to prepare and promote, as a matter of priority; (i) a draft law for substantial amendment of Law no. 982/2000 on access to information or a draft law on free access to information of public interest, and (ii) a draft law on amending the related legal framework.

- <sup>29</sup> In 2019 – 52 novice civil servants from central and local public authorities, in 2020 – 248 novice civil servants and 49 civil servants in managerial/executive positions.
- <sup>30</sup> In 2019, the draft law was subject to adjustment procedures following multiple consultations with national and foreign experts, including the OSCE/ODIHR Opinion of 26 April 2019 and the proposals received from civil society.
- <sup>31</sup> Approved by Law no. 174/2018.
- <sup>32</sup> Broadcasting Council Decision no. 61/219 of 30 December 2019.
- <sup>33</sup> Parliament Decision no. 210/2015.
- <sup>34</sup> Government Decision no. 13/2017.
- <sup>35</sup> Government Decision no. 1019/2018.
- <sup>36</sup> Government Decision no. 18/2019.
- <sup>37</sup> Government Decision no. 980/2020.
- <sup>38</sup> The project was funded by the Ministry of Foreign Affairs of Denmark and implemented by UNDP.
- <sup>39</sup> The Guide explains the Council’s responsibilities, forms of discrimination, protected criteria and the procedure for examining complaints of discrimination by the Council. At the same time, in order to be accessible to visually impaired people, the Petitioner’s Guide was transcribed to Braille and the sound version of it was developed in Romanian and Russian, all available on the Council’s official website [www.egalitate.md](http://www.egalitate.md).
- <sup>40</sup> In order to continue constructive cooperation, on 20 September 2019 these three institutions signed the Joint Declaration on the conduct and coverage of the electoral campaign without discrimination and hate speech, “reaffirming the devotion to respect for human rights and ensuring equality for all persons in the Republic of Moldova in the political, economic, social, cultural and other spheres of life, regardless of race, colour, nationality, ethnic origin, language, religion or belief, sex, age, disability, opinion, political affiliation or any other similar criteria.” In the context of the electoral campaign in October 2019, the signatory institutions appealed to politicians, electoral candidates, journalists, opinion leaders, etc. to respect democratic values, promote the principle of equality and non-discrimination, avoid hate speech and respect human dignity. On 28 September 2019, the Broadcasting Council, as the regulatory authority in the field of audio-visual communication, adhered to this Declaration, too.
- <sup>41</sup> Approved by Government Decision no. 1464/2016. The strategy is a policy document that determines the national mechanisms for strengthening interethnic concord, developing civic identity towards the State of the Republic of Moldova, ensuring the necessary conditions for non-native speaking citizens, including adults, to study and use the state language, promoting national minority languages, ensuring the access of persons belonging to national minorities to information and media in their languages, promoting diversity in society and participation of national minorities in public life and facilitating intercultural dialogue. The implementation of the Strategy is based on action plans approved by the Government, in three stages.
- <sup>42</sup> Approved by Government Decision no. 1019/2017. The action plan has been aligned with the provisions of the Strategy and included several measures, specific actions and joint projects to achieve the basic objectives of the Strategy. These included: operational research focused on analysing the current situation in this area, identifying pressing issues and risks, examining the situation in the field of representation and participation of ethnic groups in the public service. Sufficient attention has been paid to developing the competence and raising awareness of non-governmental organizations, journalists, civil servants and other social groups, by organizing workshops, seminars and consultations. The Plan also provided for the continuous organization of traditional national-cultural events, such as festivals, round tables, conferences, etc. and other activities focused on intercultural dialogue, intercultural education and interaction. According to the Action Plan, a series of activities was carried out in various fields, financially supported by international bodies and the budget of the responsible institutions. From the state budget, according to Government Decision no. 1019/2017, were allocated 2,570,795 MDL; external assistance amounted to 2,101,822 MDL.
- <sup>43</sup> Law no. 121/2012.
- <sup>44</sup> In 2018, three years later, the Equality Council, with the support of development partners, assessed the perceptions and attitudes of the population towards equality. The comparison with 2015 showed a decrease in the social distance index of certain minority groups in the Republic of Moldova. However, the lowest level of acceptance remains for LGBT people, people living with HIV/AIDS, Roma, former detainees. Study on perceptions and attitudes towards equality in the Republic of Moldova, 2018, <http://egalitate.md/wp-content/uploads/2016/04/Studiu-privind-percep--iile.pdf>
- <sup>45</sup> Government Decision no. 734/2016. The main objectives outlined in the Action Plan for 2016-2020 provided for: creation of an inclusive and efficient education system based on the principles of fairness, non-discrimination and respect for diversity, which will contribute to the integration of the Roma population in society; significant increase of employment of the Roma people and increase their economic well-being; improving the health of the Roma population and ensuring non-discriminatory access to medical services; ensuring decent living conditions for Roma people and

- increasing their quality of life; improving Roma participation and reducing discrimination. Report on the implementation of the Plan: <http://www.ari.gov.md/ro/content/raportul-privind-implementarea-planului-de-ac%C5%A3iuni-pentru-sus%C5%A3inerea-popula%C5%A3iei-de-etnie>
- <sup>46</sup> Government Decision no. 945/2018. Government Decision no. 952/2020. Expenditures for the maintenance of the social service “Community Mediator” are made through transfers for special purposes from the state budget to local budgets. In 2018, for the maintenance of the social service “Community Mediator,” out of the approved amount of 2,239.6 thousand MDL for 47 units, actual expenses amounted to 1,147.7 thousand MDL. In 2019, for the maintenance of the social service “Community Mediator,” out of the approved amount of 2,485.1 thousand MDL for 47 units, actual expenses amounted to 1,690.8 thousand MDL. For 2020, funds approved for this purpose in the state budget amounted to 3,440.5 thousand MDL for 54 units, of which actual expenses amounted to 2,141.9 thousand MDL. Community mediators have an important task in consolidating the Roma community by ensuring balance in cooperation between public institutions and the community, facilitating communication and collaboration between them.
- <sup>47</sup> Restrictions for migrants: the right to elect and to be elected to legislative, executive and other eligible bodies, to participate in universal suffrage; to be appointed to positions or involved in activities for which the citizenship of the Republic of Moldova is required; to be members of parties or other socio-political organizations; to organize or attend meetings that are detrimental to public order or national security; to organize or finance political parties, other similar groups and to be members of them; to fulfil military service in the armed forces of the Republic of Moldova; to be employed without having a work permit.
- <sup>48</sup> Approved by Government Decision no. 736/2016.
- <sup>49</sup> Law no. 23/2017.
- <sup>50</sup> Law no. 165/2017.
- <sup>51</sup> Adopted by Law no. 231/2011.
- <sup>52</sup> The implementation of the Justice Sector Reform Strategy for 2011-2016 has contributed to the creation of a new regulatory basis for most institutions and professions in the justice sector. Most of these provisions were put into practice, while others continue to be gradually implemented today to produce the results expected by the JSRS.
- <sup>53</sup> As a result of the evaluation mission concerning the implementation of the JSRS, a team of Council of Europe experts (country visit conducted between 19 and 22 September 2017) presented a report to the Ministry of Justice, and their recommendations were taken into consideration in the elaboration of the new strategic document, adopted in November 2020.
- <sup>54</sup> Progress reports on the implementation of the Justice Sector Reform Strategy for 2011-2016 JSRS are available online: <http://justice.gov.md/tabview.php?l=en&idc=489>. The most important achievements were legislative and institutional reforms: strengthening the administrative capacity of the judiciary (Superior Council of Magistracy and its specialized bodies); reorganizing the judiciary by optimizing the map of courts, the number of first level judges – staged and gradual process, until 31 December 2027, according to the provisions of Law no. 76/2016 and Parliament Decision no. 21/2017 on approval of the plan for the construction of new buildings and/or renovation of existing buildings, necessary for the proper functioning of the court system; creating new mechanisms for selection, performance assessment and disciplinary liability of judges; strengthening the role and status of the Judicial Inspection; reform of the National Institute of Justice; strengthening the state-guaranteed legal aid system, broadening the spectrum of assistance and the range of subjects; reviewing the procedures for enforcing judgments; rethinking and strengthening the standards of organization and functioning of the professions related to the justice sector: notaries, lawyers, bailiffs, judicial experts, mediators, authorized administrators, translators/interpreters; reform of the prosecutor’s office, of its administration bodies, of the status of prosecutors, and creation, strengthening of specialized prosecutor’s offices; creating the legislative framework for the rehabilitation of victims of crime and strengthening the child-friendly justice system; establishing new mechanisms to prevent corruption and ensure integrity in the justice sector; reviewing the codes of ethics of actors in the justice sector and creating mechanisms for investigating/reacting to ethical violations; launching the process of modernization and strengthening of the legal and institutional framework of the penitentiary system and the probation system; etc.
- <sup>55</sup> Research on society’s trust in justice, performed during the implementation of the JSRS, showed some development. According to the data provided by the Public Opinion Barometer in 2011, the degree of citizens’ trust in justice was 18%, and in 2019, following reforms in the sector, 26% on the population said they trusted the judiciary. At the end of the implementation of the new stage of reform, a new stage of improvement or “fine-tuning” of the already adopted regulatory framework will take shape, with strengthening of the institutional and professional capacity of the reformed institutions, aligning of the justice reform processes with the recommendations and standards of relevant international instruments and with the commitments of the Republic of Moldova before development partners.

- <sup>56</sup> Law no. 133/2018. It was the first full revision of the Civil Code since its adoption in 2002 and was the result of more than four years of consistent effort, involving a significant number of experts, practitioners and academics.
- <sup>57</sup> Law no. 18 of 15 February 2018 on amending and supplementing some legislative acts. The law ensured the implementation of the recommendations of the Venice Commission (no. 755) of 2014. In addition, those changes detailed the procedure for preparing cases for examination (first instance and appeal), tightened the rules for presenting evidence and summoning participants, and introduced the possibility of submitting procedural documents in electronic format (e-file system).
- <sup>58</sup> It currently enables the creation and administration of an electronic file by submitting applications to court online, with the parties' access to the file, electronic coordination of the court hearing agenda by the participants in the trial, presentation of evidence and distribution of materials in electronic format, introduction of electronic citation mechanism, etc.
- <sup>59</sup> Order of the Minister of Justice no. 550 of 10 October 2018 and Superior Council of Magistracy Decision no. 387/20 of 2 October 2018.
- <sup>60</sup> By reviewing the process of examining disciplinary violations, they strengthened the role of the inspector-judge, excluded vague interpretations of the facts that constitute disciplinary violations of judges and clarified the issues related to the activity of the Disciplinary Board. Other amendments, adopted by Law no. 137/2018, were intended to increase the efficiency and independence of the judiciary; strengthen the role of the Superior Council of Magistracy (SCM); promote a merit-based and transparent system for selection and career of judges; standardize access to the position of judge by amending the legal provisions concerning the criteria for selection, evaluation and promotion of judges; ensure the competitiveness of procedures for the promotion and transfer of judges; ensure the functional autonomy of the Judicial Inspection from the SCM and strengthen the role of the SCM, particularly by limiting membership to a single term. In addition, the right to vote of the Prosecutor General, the President of the Supreme Court of Justice and the Minister of Justice in matters relating to the career of judges (appointment, promotion, disciplinary sanction and removal of judges) was limited, and an effective system for challenging SCM decisions was established (full jurisdiction of first instance, compulsory public hearings and motivated judgments).
- <sup>61</sup> That draft law was also sent to the Venice Commission for examination, and two opinions were adopted, one at the 122<sup>nd</sup> plenary session on 20 March 2020 and an additional opinion on 24 June 2020 (CDL-AD(2020)001 and no. 983/2020 CDLAD(2020)007).
- <sup>62</sup> Law no. 132/2016 on the National Integrity Authority; Law no. 133/2016 on the declaration of wealth and personal interests; Law no. 134/2016 on amending and supplementing some legislative acts; Law on integrity no. 82 of 25.05.2017; Law no. 48/2017 on the Criminal Assets Recovery Agency.
- <sup>63</sup> Law no. 308/2017.
- <sup>64</sup> The Government Action Plan for 2016-2018, the National Strategy for Public Order and Security to 2017-2020 and the Action Plan on its implementation; Action Plan for reducing ill-treatment, abuse and discrimination against persons in police custody for 2017-2020; Policy matrix for the implementation of budget support for police reform in 2017-2020.
- <sup>65</sup> 15 TDFs in the following localities: Cimișlia, Telenești, Călărași, Sîngerei, Ungheni, Briceni, Edineți, Basarabasca, Rezina, Căușeni, Ștefan Vodă, Hîncești, Cantemir, Cahul, Orhei.
- <sup>66</sup> Approved by Government Decision no. 1462/2016.
- <sup>67</sup> In order to streamline the evaluation and accreditation procedures, 1.5 million MDL were allocated in the state budget for 2019, intended for the repair of medical wards in penitentiary institutions.
- <sup>68</sup> All aspects relevant to the right of persons in state custody (material conditions of detention, discipline, detention regime, medical care, informal hierarchy, etc.) were reflected in the reports of the Government of the Republic of Moldova, prepared from 2017 until now, which can be accessed on the web page of the European Committee for the Prevention of Torture and Inhuman or Degrading Treatment or Punishment (CPT) <https://www.coe.int/en/web/cpt/republic-of-moldova>
- <sup>69</sup> Progressive sentence enforcement regimes are, on the whole, a system that ensures the individualization of security measures and their adjustment and adjustment of the daily regime of the detainee to the degree of risk they present and the progress shown in changing criminal behaviour.
- <sup>70</sup> Law no. 157/2018 on amending the Criminal Code of the Republic of Moldova no. 985/2002.
- <sup>71</sup> Law no. 163/2017 on amending and supplementing some legislative acts.
- <sup>72</sup> On 1 January 2019, Law no. 163/2017 and Law no. 272/2018 entered into force, having introduced into domestic law a preventive and compensatory remedy for ECHR violations with reference to inhuman and degrading conditions of detention.
- <sup>73</sup> So far, 552 people have been conditionally released prematurely based on Article 91 of the Criminal Code (an increase of 59.7%); likewise, 275 people were released by applying Article 92 of the Criminal Code, "Replacing the unenforced part of the sentence with a milder one" (an increase of 95.54%). The total number of the penitentiary population decreased by 585 people. Thus, 7,029 people were detained in penitentiary institutions at the beginning of 2019, compared to 7,614 people detained in the same period of 2018.
- <sup>74</sup> Law no. 245/2018 on amending some legislative acts.

- <sup>75</sup> Law no. 179/2018.
- <sup>76</sup> Government Decision no. 748/2017.
- <sup>77</sup> In the period of 2017-2020, 8 training activities were carried out for the prevention of torture and ill-treatment, with 315 people (prosecutors, judges) being trained. In the segment of initial training, during the reporting period, the electronic course “Prohibition of ill-treatment in the context of law enforcement, security and other coercive contexts,” with a duration of 30 hours of training for each audience promotion, was introduced in the initial training plans for candidates for the positions of judge and prosecutor. In the segment of continuing training, during the reporting period, 9 relevant training activities were carried out, the beneficiaries of which were 221 actors of the justice system.
- <sup>78</sup> Established on 24 October 2016 in accordance with Law no. 52/2014 on the People’s Advocate (Ombudsman). The CPT has 7 members: 2 full members (the People’s Advocate and the People’s Advocate for the Rights of the Child) and 5 members elected through public competition for a term of 5 years, delegated by the civil society.
- <sup>79</sup> The Council may carry out unannounced preventive and monitoring visits to places where detainees are or may be, in accordance with the Optional Protocol to the Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment (UN OP CAT). Between 2016 and 2020, the CPT carried out over 100 visits, namely: 42 to places of detention under the Ministry of Internal Affairs, 29 to penitentiaries, 15 to psychiatric institutions, 24 to other institutions. During the same period, 80 reports were issued, with over 800 recommendations. The CPT reports can be seen here: <http://ombudsman.md/consiliul-pentru-prevenirea-torturii/rapoarte/>
- <sup>80</sup> Government Decision no. 461/2018.
- <sup>81</sup> Initiated a new Action Plan for 2021-2022, which is in the process of consultations.
- <sup>82</sup> Law no. 157/2018.
- <sup>83</sup> Law no. 241/2005.
- <sup>84</sup> “Presumed victim of trafficking in human beings”, “National Referral System for the protection and assistance to victims and presumed victims of trafficking in human beings”.
- <sup>85</sup> Government Decision no. 850 /2016; Government Decision no. 255/2017; Government Decision no. 875/2018; Government Decision no. 133/2020.
- <sup>86</sup> During 2018, 28 adult persons from the Russian Federation, Ukraine, Romania, Spain, Lithuania, Italy, and United Arab Emirates were repatriated. During 2019, 2 adults in difficulty were repatriated. During 2020, 10 adults from France, Italy and Portugal were repatriated (from the funds of the state budget).
- <sup>87</sup> Law no. 137/2016.
- <sup>88</sup> Law no. 1/2020.
- <sup>89</sup> On 27.10.2020, by Decision no. 309/26, the Superior Council of Magistracy supplemented Decision no. 34/3 of 24.01.2020 on the specialization of judges in the field of combating THB and related crimes, by which it recommended the presidents of courts to appoint judges specialized in the field of combating THB and related crimes for a term of 5 years, with the possibility to extend this term.
- <sup>90</sup> The necessary assistance was also offered by NGOs and development partners with competence in this field.
- <sup>91</sup> The World Day against Trafficking in Persons (30 July) is marked annually, since 2014, by the anti-trafficking community of the Republic of Moldova. The national campaign Anti-Trafficking Week, in the context of the European Anti-Trafficking Day, has been marked annually on 18 October since 2011, bringing together the entire anti-trafficking community of Moldova in order to inform and raise awareness about the risks and consequences of THB by addressing issues related to national legal and institutional mechanisms in the field of combating THB, effective protection of the rights of THB victims, including access to justice and the role of NGOs in this field. During 2017-2020, about 900 thousand people were informed within national campaigns and through information and counselling platforms. The platform [www.antitrafic.gov.md](http://www.antitrafic.gov.md), launched in 2013, contains hotlines for adults and children both in the country and abroad. The information portal [www.siguronline.md](http://www.siguronline.md) is, inter alia, a national focus point for reporting harmful content and crimes related to online abuse and sexual exploitation of children. The national hotline La Strada 0800 77777 is another tool for accessing assistance and protection for THB victims and for encouraging referrals to law enforcement bodies, including by providing legal aid to TBH victims. The Child Phone 116111 (working nonstop) can be appealed by children who need psycho-emotional counselling, children who want information about their rights and how they can be exercised and defended, by the parents or caregivers of children (for counselling, information and consultancy), as well as by people who want to report cases in which a child needs help. The Anti-Trafficking Green Line (+373) 69999021, was established on 8 December 2017 within the General Prosecutor’s Office. Other tools are the hotline of the Centre for Combating Trafficking in Persons 022 254 998, specialists in this field, etc. More details on [www.antitrafic.gov.md](http://www.antitrafic.gov.md)
- <sup>92</sup> Law no. 196/2016 on amending and supplementing some legislative acts.

- <sup>93</sup> Law no. 113/2020 contains new provisions that consecutively amend three framework laws (Law no. 45/2007 on preventing and combating domestic violence, Law no. 198/2007 on state-guaranteed legal aid, Law no. 8/2008 on probation).
- <sup>94</sup> Government Decision no. 281/2018. The Strategy was reviewed at mid-term <https://moldova.unwomen.org/ro/biblioteca-digitala/publicatii/2020/09/raport-de-evaluare-gbv>. The Action Plan for the implementation of the Strategy for 2021-2023 has been developed and is in the process of consultation.
- <sup>95</sup> General Police Inspectorate Order no. 360/2018.
- <sup>96</sup> Ministry of Health, Labour and Social Protection Order no. 903/2019.
- <sup>97</sup> Ministry of Health, Labour and Social Protection Order no. 1167/2019.
- <sup>98</sup> 2017 = 202 adults and 72 minors; 2018 = 147 adults and 41 minors; 2019 = 112 adults and 32 minors; 89 adults and 18 minors.
- <sup>99</sup> The helpline for women and girls increases the awareness of the population about the phenomenon of domestic violence and provides psycho-emotional counselling, in the context of ensuring protection for the victims of domestic violence and violence against women. This service provides counselling to callers, 24 hours a day, 7 days a week, for prevention of domestic violence, as well as the services available for subjects of domestic violence.
- <sup>100</sup> In 2019, the police issued 4,250 emergency restraining orders regarding domestic aggressors, 373 more than in 2018 (increase of 9.62%), and 4,939 in 2020 (increase of 13.95% compared to 2019).
- <sup>101</sup> During 2017, in the segment of continuing training, the NIJ carried out 10 training activities in this field, with 264 beneficiaries being trained. During 2018, in the segment of continuing training, the NIJ carried out 13 training activities in this field, with 289 beneficiaries being trained. During 2019, in the segment of continuing training, the NIJ carried out 7 training activities in this field, with 207 beneficiaries being trained. In the segment of initial training, during the reporting period, candidates for the position of judge and prosecutor benefited from training on the topic of violence against women and domestic violence. During 2020, in the segment of continuing training, the NIJ carried out 7 training activities in this field, with 208 beneficiaries being trained.
- <sup>102</sup> Approved by Government Decision no. 1083/2018.
- <sup>103</sup> This document aims to contribute to the strategic distribution of budgetary and institutional resources, depending on the objectives set for the four basic pillars: 1. Sustainable and inclusive economy; 2. Robust human and social capital; 3. Honest and efficient institutions; and 4. Healthy environment. To develop these areas, by 2030, the Government has set 10 (ten) sustainable development goals (SDGs) at the national level, including the ones of ensuring quality education, ensuring effective governance, increasing people's access to infrastructure and improving labour conditions. Each of the 10 (ten) objectives was based on the analysis of the current situation, of the basic factors of people's vulnerability, with the strategic vision being formulated and priority actions outlined. The document focuses, inter alia, on the elimination of poverty in all relevant dimensions, not strictly in monetary terms, but also in terms of equal and indisputable access to quality services and goods. The NDS "Moldova 2030" involves taking greater responsibility to stop environmental degradation and uncontrolled consumption of natural resources, taking into consideration the needs of future generations, involves building a peaceful, supportive and cohesive society, composed of educated people with critical thinking and free of obscurantism, a society in which any conflicts are solved through dialogue, arguments and strict observance of rights.
- <sup>104</sup> Government Decision no. 379/2018 on the state control of entrepreneurial activity based on risk analysis; Government Decision no. 380/2018 on the approval of the Framework Regulation on the organization and functioning of the Council for the settlement of disputes within control bodies; Government Decision no. 464/2018 on the approval of the Regulation on keeping the State Register of Controls.
- <sup>105</sup> Includes 92 permissive acts.
- <sup>106</sup> Government Decision no. 972/2010.
- <sup>107</sup> Government Decision no. 973/2018.
- <sup>108</sup> In order to facilitate the development of SMEs in regions, creation of regional services for support in entrepreneurial development, management of innovation and technology transfer projects, the Network of Business Incubators of Moldova has been working since 2013. As of 30 June 2018, the 11 business incubators hosted 199 companies, including 99 start-ups, 110 managed by young people and 93 companies managed by women. Overall, 902 jobs have been created, including 462 for women and 376 for young people. This network of business incubators generates common turnover of about 99 million MDL.
- <sup>109</sup> The tool for the digitization of SMEs is intended to encourage the digitization of business models, introduction of smart solutions to stimulate productivity and increase the connectivity for rapid adaptation to new economic conditions. As a result, 466 entrepreneurs were trained in the program. Later, in the first call for grants, 180 businesses were approved for financing, in the total amount of 11.36 million MDL, which is expected to maintain over 1,953 jobs. In the SMEs Greening Program, 107 requests for assistance in business greening were received, with the intention to implement

investment projects in the total amount of 52.9 million MDL. Training was provided to 80 SMEs. The support program for businesses with potential of growth and internationalization was launched on 28.10.2020, and it will provide methodological assistance and financial support in the form of grants for about 220 SMEs for investment in business development. Within the program, 71 funding applications were received. 50 million MDL were allocated for the implementation of the pilot program for the creation of Multifunctional Industrial Platforms, providing for the creation of 16 multifunctional platforms in regions with a low level of industrialization, such as industrial parks or free economic zones, and their development will take place in several stages. The support instrument for the development of the Business Incubator Network (BIN) is intended to develop the capacities of BIN representatives to assist and support the growth of SMEs competitiveness in the rural environment, including by supporting SMEs in preventing business failure and overcoming socio-economic crises.

- <sup>110</sup> According to the World Bank, the percentage of the population with an income below 5.50 USD per day (adjusted to the purchasing power parity) decreased from 29% in 2010 to 13.3% in 2018.
- <sup>111</sup> According to the National Bureau of Statistics, the rate of absolute poverty, estimated in the population with habitual residence, showed a relative decrease, from 29.5% in 2014 to 23.0% in 2018.
- <sup>112</sup> Government Decision no. 476/2019.
- <sup>113</sup> Law no. 182/2019.
- <sup>114</sup> The monitoring of the population's access to safely managed drinking water supply and sanitation systems is ensured by the National Agency for Public Health. Thus, the population's access to improved drinking water systems in 2019 was 98% for the urban population (in 2018 – 97.2%) and 47% for the rural population (in 2018 – 45%). In 2019, 47% of the population had sustainable access to collective sewerage systems (45.8% in 2018 and 45.5% in 2017), of which 76.3% urban and 13% rural.
- <sup>115</sup> Government Decision no. 1063/2016. Regarding the population's access to improved water and sanitation systems, works are carried out annually for the rehabilitation, modernization and expansion of public water supply systems. According to the National Bureau of Statistics, in 2019, the level of functionality of public sewerage systems was 100% in Chisinau, 94.3% in the Centre region and 88.9% in the South; lower levels were registered in the North region (86.1%) and ATU Gagauzia (62.5%). The total length of public sewerage networks was 2.9 thousand km, or about 109.8 km more than in 2017. During the last 3 years, there has been an increase in the number of population connected to water supply services with about 242.4 thousand consumers. The highest share of localities with access to water supply systems was registered in Chisinau municipality (85.7%) and ATU Gagauzia (78.1%), and localities in the North region have the lowest access rate (35.3%). About 51% of Moldovan villages do not have access to drinking water supply from the public system. In addition, about 2,154.2 thousand people from the country's population benefited from the public water supply service, of which 1,268.0 thousand from urban areas and 886.2 thousand from rural areas. Thus, at the national level, the rate of the population's connection to the public water supply service constituted 81.8% of the total population. Over the last 4 years, the population's access to the public water supply service has increased by about 259.0 thousand people (or 13.6 p.p.).
- In 2018-2020, no cases of particularly dangerous water-borne infectious diseases, such as cholera or typhoid fever, were detected in the Republic of Moldova.
- <sup>116</sup> Approved by Government Decision no. 1466/2016 and the Ministry of Health, Labour and Social Protection order no. 350 of 05.05.17 for its implementation. In addition, during 2020, the Electronic Register of Water Sources was created (for artesian wells and public wells).
- <sup>117</sup> Government Decision no. 1473/2016.
- <sup>118</sup> Law no. 105/2018.
- <sup>119</sup> Government Decision no. 1276/2018.
- <sup>120</sup> The unemployment allowance was granted to 14,206 beneficiaries (uninsured unemployed) among persons registered as unemployed in territorial employment departments, including those returned from abroad, who do not fall under the provisions of Law no. 105/2018 on the promotion of employment and unemployment insurance. The unemployment allowance was set at 2,775 MDL per month. The total expenses incurred for the payment of the benefit amount to 37.2 million MDL. The beneficiaries of the unemployment allowance of less than 2,775 MDL granted under the Law on the promotion of employment and unemployment insurance received the difference between the calculated unemployment allowance and 2,775 MDL. This difference was paid to 3,104 beneficiaries. The total expenses for this difference payment amounted to 3.7 million MDL. During the state of emergency, the holders of the entrepreneurial patent issued under the Law on the entrepreneurial patent and the individuals who carry out activities under chapters 102 and 103 of Title II of the Fiscal Code were granted a one-time unemployment aid in the amount of 2,775 MDL, provided that in March 2020 they did not earn insured income. The National Chamber of Social Insurance granted one-time unemployment aid of 2,775 MDL to 10,658 beneficiaries among the holders of the entrepreneurial patent. The total expenses incurred for the payment of the one-time unemployment aid for this category made 29.6 million MDL.

- <sup>121</sup> - In April, May and June, the state-owned company Post of Moldova, through its subdivisions, delivered pensions and social allowances for the elderly and persons with disabilities to their homes, in order to protect people from at-risk groups in the current epidemiological situation.
- During the state of emergency, the terms for granting all social benefits were suspended, and were to start after this period. So, it was provided that social insurance benefits, including the pension, be granted from the date when such a right was obtained, even if the application and other necessary documents were submitted after the state of emergency.
- The National Council for Determining Disability and Work Capacity has ex officio extended the term for assigning degrees of disability until 15 May for persons, whose degree of disability expired or expires during the state of emergency. Respectively, the National Chamber of Social Insurance paid pensions and social allowances for persons with disabilities during this period.
- In order to increase citizens' access to the realization of the right to a pension, Article 31 of the Law on the public pension system has been amended, stipulating that the right to a pension can be requested under a power of attorney. This measure aimed, among other things, to support people abroad who cannot return to the country to realize their right to a pension because of the situation created by the COVID-19 pandemic.
- The Law on the Population Support Fund has been amended in the part concerning its financing sources, so the revenues and expenditures of the Population Support Fund were increased by 71,000.0 thousand MDL. This increase provided financing for the Social Service "Personal Assistance" (for about 2,600 additional personal assistants). In 2020, 91,262.5 thousand MDL were approved for transfers with special destination from the state budget to the local budgets of the second level in order to finance the Social Service "Personal Assistance".
- <sup>122</sup> Starting with 1 April 2020, the minimum guaranteed monthly income (MGMI) was increased from 1,107 MDL (the amount of MGMI after indexation from 1 April 2020) to 1,300 MDL (+193 MDL), and the amount of the MGMI for each child from 50% (553.5 MDL) to 75% (975 MDL). The measure to increase child protection shall also apply after the cessation of the state of emergency. The changes made during the state of emergency led to a significant increase in the number of families that received social aid. This April and May, at least one social aid payment was granted to 75,700 families (+27,753) – the average size of the payment was 1,121 MDL (+298.31), compared to this March – 47,947 families and 822.69 MDL. Out of the 75,700 families who received social aid, about 20,000 are families with children (about 42,100 children), compared to 15,700 families this March (34,900 children). Transfers for the payment of social aid were 77.6 million MDL in April 2020 and 76.3 million MDL in May, or 38.2 million MDL and 36.9 million MDL more than in March (39.4 million MDL).
- <sup>123</sup> As of 1 November 2020, 33 applications were submitted claiming compensation for the descendants of medical staff who died as a result of medical activity in the fight against COVID-19. The average size of the estimated allowance is 8,244.77 MDL.
- <sup>124</sup> Approved by Government Decision no. 1000/2016.
- <sup>125</sup> The main actions carried out within this program are related to the strengthening of health promotion capacities among specialists in different fields in. In 2018-2019, there were about 19,300 trainings, where over 623 thousand people were informed and trained. In 2020, about 460 thousand people were trained online, mainly regarding the reduction of the risk of transmission and prevention of the COVID-19 infection.
- <sup>126</sup> The Ministry of Health, Labour and Social Protection Order no. 358 of 12.05.2017 to transpose Directive 2001/83/EC of the European Parliament and of the Council of 6 November 2001.
- <sup>127</sup> The Ministry of Health, Labour and Social Protection Decree no. 323/A of 3 July 2018.
- <sup>128</sup> The share of premature live births was 5.6% compared to 5.4% in the previous year. The number of children who died under the age of one was 278 in 2019, which is 38 children less than in 2018. The infant mortality rate is 8.7 deaths under the age of one per 1,000 live births. The mortality rate of children aged 0-5 in 2019 was 10.2 deaths per 1,000 live births, less than in the previous year (10.9 deaths per 1,000 live births).
- <sup>129</sup> Government Decision no. 681/2018.
- <sup>130</sup> The abortion rate among young women aged 15-19 decreased from 10.6/1,000 in 2017 to 9.2/1,000 in 2019. Morbidity from sexually transmitted infections (syphilis and gonorrhoea) has also decreased by about 30% in the last 5 years. The proportion of 15-year-olds who indicated that they started having sex decreased from 18% in 2014 to 13.3% in 2018, and among 15-year-old sexually active adolescents the use of birth control pills increased from 6% in 2014 to 10% in 2018.
- <sup>131</sup> According to the National Bureau of Statistics, the general mortality rate among adolescents in the period of 2014-2019 did not change, making 0.6 deaths per 1,000 adolescent population; the fertility rate for adolescents aged 15-19 has decreased 1.4 times in the last 5 years – from 41.4 live births per 1,000 women of that age to 28.6 live births per 1,000 women in 2019. The absolute number of births to mothers under 20 has decreased twice in the last 4-5 years, and their proportion in the total number of births has decreased from 9.3% in 2014 to 6.0% in 2019. At the same time, the number of births to mothers under 20 is still twice higher than the European average and about 5 times higher in rural



areas than in urban areas. The abortion rate for adolescents aged 15-19 has decreased by about 22% in the last 5 years – from 11.8 to 9.2 per 1,000 women in 2014 to 9.2 per 1,000 women in 2019. The absolute number of abortions in minors under 18 years of age decreased almost twice in the last 3 years – from 243 in 2016 to 141 in 2018 (National Agency for Public Health). Morbidity from sexually transmitted infections (syphilis and gonorrhoea) also decreased by about 30% between 2012 and 2017, but remains high. The proportion of 15-year-olds who indicated that they started having sex decreased from 18% in 2014 to 13.3% in 2018, and among 15-year-old sexually active adolescents the use of birth control pills increased from 6% in 2014 to 10% in 2018 (HBSC, Moldova).

- <sup>132</sup> Decreased from 74% in 2014 to 62% in 2018 (HBSC, Moldova).
- <sup>133</sup> Government Decision no. 1164/2016.
- <sup>134</sup> Government Decision no. 342/2017.
- <sup>135</sup> Government Decision no. 1160/2016. Draft National Program for the Prevention and Control of HIV/AIDS and STIs and draft National Tuberculosis Response Program for 2021-2025 have been prepared.
- <sup>136</sup> Government Decision no. 1030/2017.
- <sup>137</sup> Provides people with mental health problems with medical counselling for assessment, prevention and early detection, psychosocial rehabilitation for social, professional and family inclusion, support and mediation.
- <sup>138</sup> Report on COVID-19 response measures: <https://msmps.gov.md/wp-content/uploads/2020/12/Raport-COVID.pdf>
- <sup>139</sup> Ministry of Health, Labour and Social Protection (Focal Point).
- <sup>140</sup> Approved by the Extraordinary National Commission for Public Health Decision no. 7 of 13.03.2020.
- <sup>141</sup> Approved by the Extraordinary National Commission for Public Health Decision no. 30 of 11.09.2020.
- <sup>142</sup> For the payment of the bonus to the pre-hospital and hospital emergency medical staff directly involved in the realization of “Providing medical care to patients with COVID-19” based on the definition of contact/suspect/probable/confirmed case, funds were allocated from the Compulsory Health Insurance Fund in the amount of 327.5 million MDL.
- <sup>143</sup> According to the document, in the first stage workers of medical institutions will be immunized, regardless of type of ownership and legal form of organization, in the second stage – adults over 60 years, people with comorbidities, employees of public order, defence and state security structures, workers of the penitentiary and education systems and social services staff. In the third stage, the general population will be vaccinated regardless of age. The Republic of Moldova will benefit from the anti-COVID-19 vaccine through the COVAX platform, which will cover 20% of the population, as well as through procurements and donations that will be received, thus providing the vaccine for another 50% of the population. At the same time, Romania announced its intention to grant the Republic of Moldova 200 thousand doses of anti-Covid vaccine free of charge.
- <sup>144</sup> Government Decision no. 259/2016.
- <sup>145</sup> The National Strategy for Preventing and Combating Violence against Women and Domestic Violence for 2018-2023, the National Strategy for Preventing and Combating Trafficking in Human Beings for 2018-2023, as well as sectoral strategies (health, employment, security and defence, etc.).
- <sup>146</sup> The implementation of the Strategy is monitored annually via reports on the implementation of the Action Plan related to the policy document.  
[http://mmpsf.gov.md/sites/default/files/raport\\_snaefb\\_2018.doc\\_1.pdf](http://mmpsf.gov.md/sites/default/files/raport_snaefb_2018.doc_1.pdf)
- <sup>147</sup> Law no. 71/2016, Law no. 196/2016 and Law no. 32/2018 (Key changes: 1. Introduction of 14 calendar days of paid paternity leave; 2. Prohibition of sexist language and sexist images in advertising; 3. Strengthening of the institutional mechanism in the field of ensuring equality between women and men at central and local level; 4. Introduction of the quota of representation of women in the electoral process.
- <sup>148</sup> Government Decision no. 259/2018.
- <sup>149</sup> Currently, around 2,664 women are employed in the law enforcement structures of the Ministry of Internal Affairs, representing 18% of the total number of employees. Of these, about 200 hold management positions.
- <sup>150</sup> <https://egalitadedegen.md/mdocs-posts/raportul-de-monitorizare-a-praport-de-monitorizare-a-respectarii-cotei-de-gen-de-catre-partidele-politice-din-republica-moldova/>
- <sup>151</sup> <https://moldova.unwomen.org/ro/biblioteca-digitala/publicatii/2018/04/barometrul-de-gen>
- <sup>152</sup> In 2015-2016, the Independent Press Association carried out a program to support media outlets in ensuring gender equality. In 2018, during the training “Click for gender equality,” a collaboration agreement was signed between the Independent Press Association and development partners in order to promote gender equality, combat gender stereotypes and promote non-violent communication in the audio-visual media of the Republic of Moldova. In 2017, an external expert monitored for a month 37 media outlets that went through the process of self-monitoring and signed commitments to respect the principles of gender equality in the media. The “Media for gender balance!” campaign was carried out, which aimed to promote positive models of involving women and men and combating

gender stereotypes through the media. A video was prepared to promote the amendments approved by Law no. 71 on equal representation of women and men in decision-making processes, [https://www.youtube.com/watch?v=pIRd2kMTrBY&list=PLW8tTWcbumlc\\_BiH2kuObnNi-AYMkgIOF&index=8](https://www.youtube.com/watch?v=pIRd2kMTrBY&list=PLW8tTWcbumlc_BiH2kuObnNi-AYMkgIOF&index=8)

- <sup>153</sup> The Ministry of Education, Culture and Research introduced this subject into the curriculum starting with the academic year 2016-2017 as an optional subject for lyceums.
- <sup>154</sup> Approved by Government Decision no. 1064/2016 and amended by Government Decision no. 478/2019.
- <sup>155</sup> a) 40% to political parties in proportion to their performance in parliamentary elections; b) 40% to political parties in proportion to their performance in the general local elections; c) 10% proportionally to political parties that will respect the quota of at least 40% of female candidates out of the total number of candidates nominated in all single member electoral districts in the parliamentary elections. This increase will be established from the amount allocated to the respective party for the budget year; d) 5% to political parties in proportion to the number of women actually elected to the position of Member of Parliament in single member electoral districts; e) 5% to political parties in proportion to the young people actually elected in the general parliamentary and local elections.
- <sup>156</sup> From 3,513 MDL in 2019 to 3,688.7 MDL in 2020. The monthly allowance for the three services has been unified to 1,400 MDL and increased by 30% in the case of placement of children with disabilities, while the one-time placement allowance can be increased by 100% for children up to one-year-old and 50% for children aged 1-3. During this period, the payment of the daily allowance was established and increased for children who have the status of a child temporarily left without parental care or child left without parental care placed in community placement services (11-18 years).
- <sup>157</sup> The one-time childbirth allowance was increased by 47% in accordance with the monetary value of the minimum basket of goods required for the birth of a child (from 5,645 MDL in 2018 to 8,299 MDL in 2020). The monthly allowance for the care of a child up to 3 years, in case of insured persons, in 2019 exceeded the subsistence minimum for children of up to 1 year of age by 2.4 times and at the same time covered the subsistence minimum for children aged 1-6 years in proportion of 109.7%. The allowance for twin children or for several children born from a single pregnancy has been established. The monthly allowance for childcare for uninsured persons has been extended from 1.5 to 2 years, and in the case of twins and several children from one pregnancy up to 3 years.
- <sup>158</sup> Approved by Government Decision no. 800/2018. As part of secondary family support, families with children can benefit from a monthly financial aid of 700 MDL (up to 6 months) or a one-time aid of up to 4,000 MDL granted for each child.
- <sup>159</sup> For this purpose, the Framework Regulation on the Organization and Operation of the Regional Centre for Integrated Assistance to Child Victims/Witnesses of Crime and the Minimum Quality Standards were approved by Government Decision no. 708/2019, and the location of the service for the northern region was found in Balti, two other locations being Chisinau and Cahul.
- <sup>160</sup> Since the respective documents expired in 2020, the process of developing the Child Protection Program for 2021-2025 has been initiated.
- <sup>161</sup> Annually, an important number of cases of children at risk (2,351 children in 2017; 3,070 children in 2018; and 5,184 children in 2019), found in the records of the guardianship authorities, are solved and the children stay in the family. At the same time, every year, in the group of children at risk, some children are separated from their parents (192 children in 2017, 620 children in 2018 and 523 children in 2019).
- <sup>162</sup> [http://ombudsman.md/wp-content/uploads/2020/12/2724\\_Raport-tematic2.pdf?fbclid=IwAR0SNHwwjPJJZlPfhMAuVxFrEJb0C2y0Gt0zCpvz6Pp4PJfZ472MuKntOD0](http://ombudsman.md/wp-content/uploads/2020/12/2724_Raport-tematic2.pdf?fbclid=IwAR0SNHwwjPJJZlPfhMAuVxFrEJb0C2y0Gt0zCpvz6Pp4PJfZ472MuKntOD0)
- <sup>163</sup> Government Decision no. 270/2014. According to the Instructions, these specialists are obliged to register notifications regarding suspected cases of violence, neglect, exploitation, child trafficking and/or to take note of them in situations where they have identified such cases, applying sectoral procedures, and to immediately inform the local guardianship authority, and within 24 hours to send them the notification form of the suspected case of violence, neglect, exploitation, child trafficking. The notification form is filled with the data available at the time of identification of the suspect case, in particular, based on the information obtained from the source of the report, and the missing information is collected by the case manager during the initial assessment of the case. Likewise, if relevant, the territorial police inspectorate/prosecutor's office, the emergency medical assistance service, the state labour inspectorate are additionally informed.
- <sup>164</sup> Government Decision no. 143/2018.
- <sup>165</sup> Government Decision no. 212/2017.
- <sup>166</sup> Their number in residential institutions and special education institutions decreased by 26%, from 1,023 in 2018 to 747 in 2020, of which in residential placement by 2.8 times, from 438 to 156 children.

- <sup>167</sup> In 2020 it was provided in Chisinau and Balti, where the Early Childhood Intervention Section was created within the Centre for Temporary Placement and Rehabilitation for Children, offering services to families from the northern districts of the country, in Criuleni, Floresti and Ialoveni, and the number of trained specialists reached 685 (family doctors, nurses and social workers).
- <sup>168</sup> In the first school semester (September-December 2020), about 12% of students enrolled in general education encountered problems in implementing the model selected by the institution, either due to lack of computing devices (7%) or lack of internet connection (5%). At the same time, in April-May 2020 and February-March 2021, with the development of online education at the national level in emergency conditions, about 27% of students in general education, or 87,000 students, remained outside the education system, either because of lack of computing devices (17%), or due to lack of internet connection (10%). Since the beginning of the school year 2020, in order to limit the risk of infection, the authorities have developed a series of regulatory acts that allowed general education institutions to include distance education in their teaching model. At the same time, they established the role of teachers in engaging students without access to technology or internet in education during the pandemic.
- <sup>169</sup> Thus, in September 2020, resources were mobilized for the purchase of about 20 thousand computing devices, 23% being provided by the local public authorities, educational institutions and the Government, and 77% by partners. With 52,770 students currently having difficulties due to the lack of computing devices, these devices cover only 38% of the need among students. Meanwhile, in the first school semester 2020/2021, only 2,500 laptops were distributed. As for the provision with internet connection, in the first school semester 2020/2021, the Government ensured high quality internet for all schools. In order to ensure the sustainability and the record keeping of the distributed computing devices, the Government initiated the creation of the Digital Media Library with computing devices that can be used by any student or teacher who encounters technical problems in the study process.
- <sup>170</sup> Law no. 201/2016.
- <sup>171</sup> Government Decision no. 592/2017.
- <sup>172</sup> Government Decision no. 723/2017.
- <sup>173</sup> The annual report on monitoring the implementation of the Action Plan for 2020 is available at <https://msmps.gov.md/wp-content/uploads/2021/03/Raport-privind-implementarea-%C3%AEn-anul-2020-a-Programului-na%C8%9Bional-de-incluziune-social%C4%83-a-persoanelor-cu-dizabilit%C4%83%C8%9Bi-Final.pdf>
- <sup>174</sup> Government Decision no. 893/2018.
- <sup>175</sup> Directive of the Prime Minister of the Republic of Moldova, no. 43 of 4 May 2017.
- <sup>176</sup> In the context of the implementation of the Concept, Government Decision no. 357/2018 on the determination of disability has been approved, according to which, one of the main responsibilities of the National Centre for Determining Disability and Capacity at Work (CNDDCM) is to develop criteria for determining the degree of disability in children and adults, according to relevant international standards.
- <sup>177</sup> Government Decision no. 198/2019.
- <sup>178</sup> Government Decision no. 569/2019.
- <sup>179</sup> Government Decision no. 569/2019.
- <sup>180</sup> Government Decision no. 314/2012 on approval of the Framework Regulation on the organization and operation of the social service *Personal Assistance* and of Minimum Quality Standards.
- <sup>181</sup> Government Decision no. 413/2012.
- <sup>182</sup> Government Decision no. 75/2014.
- <sup>183</sup> In 2020, the following types of social services operated in Moldova: - 28 Sheltered Housing services for 121 beneficiaries, including 12 Sheltered Housings created by the residential institutions managed by the National Social Assistance Agency (NSAA) for 63 beneficiaries; - 15 Community House services for 106 beneficiaries, including 3 Community Houses created by the residential institution managed by NSAA for 18 beneficiaries; - 24 Mobile Team services, for about 680 beneficiaries; - 8 day centres, for about 400 beneficiaries; - 6,058 personal assistants, including 2,657 employees from the funds allocated from the minimum package of social services, who serve 6,113 persons with severe disabilities, and about 2,100 persons still need this service (compared to 2019, the number of personal assistants increased by 2,468 units, from 3,590 to 6,058); - 4 Respiro services, for 160 beneficiaries/year; - 47 family assistants, who have 47 beneficiaries in placement.
- <sup>184</sup> During the reporting period, several events were organized, jointly with civil society (Keystone Moldova, AOPD, etc.), communication campaigns to promote the social inclusion of persons with disabilities and their rights, combat discrimination against them, promote their skills, including: - A media campaign to promote the living of deinstitutionalized persons with disabilities in community, with 5 videos produced and distributed: a. "I have a family" ([https://www.youtube.com/watch?v=GNO-HZt\\_Tw4](https://www.youtube.com/watch?v=GNO-HZt_Tw4)); b. "I can work" (<https://www.youtube.com/watch?v=muZlq8cbUg8>); c. "I am learning to be independent" (<http://youtu.be/Qql2zdtW8QI>); d. "I want all the boys from the institution to live in a family"

(<http://youtu.be/D1YQR2ReySQ>); e. “I want a better life for my children” (<http://youtu.be/HGZKhKkKrkx8>); - An anti-stigma media campaign implemented together with non-profit organizations *Voinicel*, *Somato* and *Woman and Child Protection and Support* (<http://youtu.be/HttO8t3z1b8>; <http://youtu.be/myh2fN3NDL8>; <http://youtu.be/f6LJEMkhBm0>); - A media campaign organized together with the parents of children with disabilities, *My child is like your child*. The parents of children with disabilities have prepared 10 personal stories about cases of discrimination, which were broadcast on Radio Noroc and were posted on postcards and distributed nationwide; - The media campaign *Show that You Care*, implemented in partnership with Radio Noroc and TV Moldova 1, focused on promoting the rights of persons with disabilities and encouraging people to combat discrimination against persons with disabilities; - A communication campaign focused on deinstitutionalization and promotion of living in community, with 10 video spots produced together with deinstitutionalized persons with disabilities ([http://www.youtube.com/watch?v=q2aTlp8LNR4&index=1&list=PLPQuptrkWEMMzdJ5qpTaPwCBBOvGUU\\_F\\_](http://www.youtube.com/watch?v=q2aTlp8LNR4&index=1&list=PLPQuptrkWEMMzdJ5qpTaPwCBBOvGUU_F_)), which were broadcast on TV Moldova 1, Jurnal TV, Publika, YouTube, social media for several weeks. In 2016-2017, the media campaign *I Support Inclusion* was organized in order to prevent and combat discrimination against persons with disabilities. The media campaign had 4 basic components: 1) the inclusion of persons with disabilities in the working life with the message “I can work”; 2) combating stereotypes with the message “I am a person, I am not your opinion”; 3) the inclusion of children with special education needs in kindergartens with the message “Let’s play together”; 4) persons with disabilities living in community with the message “We are the same”. The campaign actions included photo reports, videos, success stories, interviews. During 2017-2019, the Moldovan Alliance of Persons with Disabilities in collaboration with the Ministry of Health, Labour and Social Protection and the Youth Media Centre promoted the image of persons with disabilities based on rights and human dignity, organizing the photo exhibition called *Inspiring People* at the national and local level: Edinet, Balti, Comrat: - <https://gagauzinfo.md/top2/43820-lyudi-kotorye-vdohnovlyayut-v-komrate-otkrylas-fotovystavka-uspeshnyh-lyudey-s-ogranichennymi-vozmozhnostyami.html>

<sup>185</sup> Law no. 288/2017.

<sup>186</sup> Based on the Joint Order of the Ministry of Health, Labour and Social Protection and the National Medical Insurance Company no. 492/139A of 22 April 2013, insured persons, including those with disabilities, benefit from medicines from the list of those fully or partially compensated from the compulsory health insurance funds to reduce the financial burden and permanent supportive treatment for priority chronic diseases.

<sup>187</sup> Decision no. 58/2018 of the Board of Directors of the National Regulatory Agency for Electronic Communications and Information Technology, on the establishment of requirements and measures for users with disabilities to have equivalent access to publicly accessible electronic communication services.

<sup>188</sup> Ministry of Health, Labour and Social Protection Order no. 555 of 16.06.2020.

<sup>189</sup> 1) adolescents and young people up to 24 years old; 2) women in the obstetric risk group; 3) women in the somatic risk group (suffering from chronic diseases at risk for pregnancy and childbirth); 4) women who have had an abortion on request during the last year; 5) HIV positive people and those in groups at high risk of HIV infection; 6) victims/survivors of sexual abuse, for emergency contraception; 7) victims/survivors of trafficking in human beings; 8) survivors of exceptional situations, humanitarian crisis or public health emergencies, persons with refugee status, beneficiaries of humanitarian protection in the Republic of Moldova, asylum seekers, stateless persons, migrants; 9) persons with disabilities, including persons with disabilities within residential institutions; 10) persons with mental health problems, in the records of a psychiatrist or of the family doctor; 11) users of drugs and other psychotropic substances, who are in the records of a specialist in narcology; 12) people with low incomes or without incomes.

<sup>190</sup> Promo-LEX Association, ADEPT Association for Participatory Democracy, IDIS “Viitorul”, Institute of Public Policies, Institute for Strategic Initiatives, “Expert Group” Independent Analytical Centre.

<sup>191</sup> Detention and sanctioning of persons for alleged illegal crossing of the administrative line, abduction of persons for alleged treason, declaration of persona non-grata for Moldovan citizens domiciled in the region, excessive convictions for alleged acts of terrorism, censorship of free speech.

<sup>192</sup> During the reporting period, in particular, systematic support and assistance was provided on several individual and high profile cases, such as Horjan, Halabudenco, Lipovcenco, Doaga, Belova, Rjavitin, Lomaca, Glijin, Amarfii, etc. At the same time, over 1,500 petitions were examined and resolved, advice was provided to over 6,000 applicants, over 500 inter-institutional meetings were held to address various issues related to the difficulties encountered in protecting human rights in the Transnistrian region.